الصراعات القبلية وتخطيط حدود مصر
الشرقية والغربية في بداية القرن العشرين

دكتور/ سليمان محي الدين فتوح
أستاذ التاريخ الحديث المساعد
كلية التربية ببورسعيد
جامعة قناة السويس

تمهيد :

ارتبطت فكرة الحدود في نشأتها وتطورها بوظيفة الأمن ، والحماية ضد الغزوات ، والهجمات المفاجئة على نحو جعل اختبار الحد الجغرافي ، وتعينه يتوقف على طبيعته الحربية ، ومقدار مناعته في نظر الدولة الأقوى .

كما تمثل الحدود دوراً كبيراً من الأهمية في تحقيق الضبط الاجتماعي من خلال حماية المجتمع من عمليات التهريب ، وضبط مثيري الفتن ، والقلاقل من عابري الحدود إلى جانب ما يقوم به نظام الحجر الصحي من منع انتشار الأوبئة ، والأمراض المعدية من الانتشار إلى داخل الدولة. [1]

وقد شهدت المنطقة قيد الدراسة تنقلات عديدة لأفراد القبائل المختلفة بحثاً عن الاستقرار في دلتا النيل كانت في صورة حملات أوغزوات مما أدى إلى ضرورة ردع تلك الغزوات ، وشل قدرتها على الهجوم .

ولذا فإن فكرة تعيين خطوط الحدود، ووضعها على الطبيعة هى واحدة من الأسباب التي تؤدى إلى نزاعات قد تصل في بعض الأحيان إلى صراع مسلح بين الدول المتجاورة، وهو ما يطلق عليه إن صح التعبير حد الموس الذي تعلق عليه نتائج الحروب ، ومصير السلام ، وحياة أو موت الشعوب .[2]

وقد حرصت الدول الاستعمارية تعيين الحدود بين مستعمراتها ، وربط اقتصادياتها بها بدلاً من أن تجعلها أداة للتنمية، وتحقيق الانسجام الاجتماعي من خلال إثارة الاضطرابات بين القبائل القاطنة تلك المناطق قيد الدراسة ، وقد يرجع ذلك إلى أمرين :

الأول منها : أنها رسمت حدود القارة بما يضمن ربط أجزاء القارة الغنية بالموارد الأولية ، والثروات المعدنية بالموانئ البحرية بما يكفل نقل هذه المواد ،وتلك الثروات إلى مناطق التصنيع في الدول الأوربية ويسهل إعادة نقلها مصنعة إلى الدول الأفريقية ،وغيرها وبذلك يمكن القول أن العامل الاقتصادي سبباً في تحديد الحدود الدولية .

أما الثاني : فإن الدول الاستعمارية عند رسمها لحدود القارة لم تكن على دراية كافية بأوضاع القارة مما أثار الغموض ، وعدم الدقة نحو إثارة العديد من الخلافات ، والمنازعات بين الدول المتجاورة من أجل الوصول إلى التحديد الصحيح لخط الحدود .[3]

وحيث أن الدراسة حددت في نطاقها ، وموضوعها معالجة قضية الحدود المصرية الشرقية ، والغربية من كافة الجوانب التي تدفع بإثارة مشكلة الحدود على الصعيد الدولي .

لذا استلزم البحث دراسة عميقة لمحاولة الربط بين الأحداث المتناظرة لمناطق الحدود الشرقية ، والغربية للوصول إلى الخطوط السياسية للسياسات التي تنتهجها بعض القوى لتحقيق أهدافها ، وأطماعها الاستعمارية ، والتي تبدو فيها الصراعات بين القبائل القاطنة على حدود مصر الشرقية ، والغربية مجرد صراعات قبلية ترجع للنزاع على مواطن الاستقرار أو مصادر البيئة المحدودة نسبياً كالاختلاف حول مصادر المياه الواقعة على طول الخط أو العامل الديموجرافى من حيث توزيع القبائل كما هو الحال في قبيلة اللحيوات التي تقطن بطول وادي عربة الواقع تحت الإدارة التركية في الفترة قيد الدراسة ،وقبيلة الترابين التي تعيش بين رفح ، والقسيمة على الحدود الشرقية لمصر وكما هو الحال في

وجود قبائل أولاد علي على الحدود الغربية لمصر أو صراعات يفرضها القوى على الأضعف .

لكن الحقيقة التي شكلتها الدراسة من خلال تلك الصراعات أن هذه الصراعات مهما تكن دوافعها فهي غالباً ما تسبب الكثير من المنازعات الإقليمية لأنها غالباً ما تخطط دون مراعاة شعور أو رغبات الأهالي التي تحتويها حدودهم ، ودون مراعاة للنواحي الإدارية والاقتصادية .

وقد أثرت تلك الصراعات بعمق على تخطيط هذه الحدود بشكل لايتوقعه الباحث لهذه الصراعات في بداية الأمر .

وقد استندت الدراسة إلى مصادر متعددة لعرض تلك الصراعات كما لجأ الباحث إلى استخدام المنهج التحليلي والتطبيقي لاستخلاص أثر الصراعات على تخطيط الحدود مع دول الجوار .

ومن المصادر التي اعتمد عليها الباحث وثائق الدار القومية المتمثلة في وثائق المعية السنية ومعية تركي وسجلات القرارات هذا إلى جانب الوثائق الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء ، ووثائق محاضر مجلس الشيوخ في الفترة الزمنية التي تخدم البحث .

كما اعتمد الباحث على المذكرات الشخصية التي حصل عليها من أرشيف مكتبات أعيان ، ومشايخ سيناء، وما هو محفوظ في مكتبة دير سانت كاترين إلى جانب وثائق(F.O) Foreign Office، والتي أبرزها الباحث في مكتبة البحث وقد استعان الباحث بمراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظتي شمال سيناء ومطروح لما يحتوياه على الكثير من المعلومات ، والخرائط التي اعتمد عليها الباحث في الدراسة.

هذا بالإضافة إلى المراجع العربية ، والأجنبية ، والدوريات التي تخدم موضوع الدراسة.

كما سجل الباحث مشاهداته الميدانية للمناطق الحدودية ، والتي أبرزها في ثنايا البحث ، وقد ألحقت بالدراسة خاتمة إلى جانب بعض الملاحق ذات الصلة بموضوع البحث .

أولاً : توزيع القبائل في المناطق الحدودية الشرقية والغربية لمصر :

استوجبت الدراسة دراسة القبائل ، ومعرفة أماكن إقامتها ، وبيان أسباب الصراع بين تلك القبائل في تلك المناطق الحدودية ، وهو ما سنلقى عليه الضوء .

* الحدود الشرقية :

يتوزع السكان في تلك الحدود في صورة عدد محدد من المناطق ،كما أن هناك ارتباطاً واضحاً بين توزيع السكان والتضاريس على النحو الآتي :

أ- القبائل الشمالية : وتستقر بالسهل الساحلي الشمالي المحصور بين البحر المتوسط في مناطق رفح ، والشيخ زويد ، والعريش ، وتسكنها قبائل :السواركة – الرميلات – المسا عيد.

ب-المنطقة الوسطى : وتمتد من السهل الساحلي على طول خليج السويس في مناطق الطور ، وأبو رديس ، وأبو زنيمة ،رأس سدر ، وتسكنها قبائل : (التياها الحويطات – الترابيين – اللحيوات).

ج- المنطقة الجنوبية وتسكنها قبائل :(أولاد سعيد – القرارشة –العوارمة – العليقات – زينة) .

وسنشير لأهم هذه القبائل بشئ من التفصيل :

أ- القبائل الشمالية :

1- السواركة :

وهى من أكبر القبائل الشمالية في سيناء عدداً ، وأوسعها انتشاراً ، وتشمل : العرادات – الدهيمات – الجريرات – المحافظ – الفلافلة – الخناصرة ، وتسكن القسم الشرقى من مدينة العريش ، وتتداخل مع قبائل بلى ، والبياضية ، والأخارسة ، والدواغرة التي تسكن المنطقة الواقعة من مدينة بئر العبد حتى مدينة القنطرة شرق على قناة السويس ، وقد تميزت تلك القبيلة عن باقي قبائل سيناء بتوليها رئاسة مشايخ القبائل في سيناء في الفترة من1856-1914 م .[4]

2- الرميلات :

وتتكون من البوم – الشرطيين – العوابدة – السننة – العجالين ، وكانت تسكن منطقة القرارة بخان يونس بغزة ، وارتحلت إلى سيناء بسبب الحرب التي دارت بينها ، وبين أفراد قبيلة الترابين ، واستقرت في المنطقة الواقعة بين مدينة الشيخ زويد ، ومدينة رفح الحدودية في الجهة الشرقية لحدود مصر الدولية في منطقة تعرف (بالماسورة) وانضمت إلى قبيلة السواركة بالأخوة وصارت معهم قبيلة واحدة. [5]

واتصفت بحبها للخصام فقيل عنها في ذلك :"الرميلات رجال إذا كان الحق لهم أخذوه عنوة ، واقتدار وإن كان عليهم لم يمكنوا الخصم من إلا بكل مشقة ".[6]

3- المساعيد :

فهم واللحيوات من أصل واحد ،ومن أقوى القبائل في مدينة العريش بعد قبيلة السواركة .

ب- قبائل المنطقة الوسطى :

1- قبيلة التياها :

وتعتبر من أقدم القبائل التي سكنت شبه جزيرة سيناء ،وتتكون من (الصقيرات – البنيات – الشتيات – القديرات – البريكات – بنو عامر – بنو عودة) وتسكن المنطقة الممتدة من عين سدر غربي سيناء إلى القسيمة في وسط سيناء شرقاً،ويذكر نعوم شقير في كتابه تاريخ سيناء القديم والحديث : "إن التياها والترابيين سكنوا سيناء في زمن واحد ، وقد سكن التياها بلاد التيه ، وسكن الترابين الطور جوار بني واصل ، ثم وقعت الحرب بين العشيرتين على عين سدر وكان الفوز فيها للتياها ،وانهزم الترابين ولجأوا إلى محافظات مصر ،ثم عادوا إلى سيناء واصطلحوا مع التياها عام 1548 م في بلدة نخل اتفقوا على أن يكون للتياها أرض الجلد إلى جانب أشرافهم على طريق الحج الواقع في أراضيهم (7) والترابيين أرض الدمث. (8)

2- قبيلة الحويطات :

هي أحدث عنصر قبلي فى سيناء ،وتتكون من (الترابين –الدبور-الصبيات -الموسة - القرعان – الجرافين) ،وقد أقامت في وسط سيناء ، وعهد إليها حراسة القوافل التجارية ،ونقل الحجاج المصريين مقابل مبلغ من المال كانت تحدده الحكومة المصرية. (9)

وقد أشار بوركهارت (Johnlemis Burckhart)عن الحويطات في سيناء : "إن قافلة الحويطات التي كانت تسير بين بلاد الحجاز حتى العقبة ثم إلى مصر كانت تتجاوز أربعة آلاف جمل إضافة إلى ما يتبعها من الأغنام التي تنقل من البلاد الحجازية وجنوب بلاد الشام إلى الديار المصرية وكان هؤلاء البدو من الحويطات يعودون إلى ديارهم يحملون الملابس والكشمير والحبوب والذرة إضافة إلى حملهم الحجاج في الموسم" .(10)

كما شاركت قبيلة الحويطات في حملات محمد على ضد الوهابين ،وأقاموا حلفاً مع الترابين واللحيوات والطورة ،واشتهرت منهم عشيرة الدبور التي عملت في تجارة الفحم مع تجار السويس ،ورغم ذلك لم تخلوا تلك القبيلة من النزاع فقد نشب نزاع بينهم وبين جماعة من الفحامين عام 1906 م عادوا على أثره إلى شبه الجزيرة العربية. (11)

1- قبيلة الترابين :تسكن المنطقة الواقعة شمال المغارة بسيناء وتتكون من : (الحررة – الحسابلة – الشبتيات) وتشتهر مناطقها بكثرة الآبار فيها ،كما تقاسم قبيلة السواركة في أرض الجورة شرقي مدينة العريش ،واشتهرت تلك القبيلة بالتجارة من مصر إلى بلاد الشام.

2- قبيلة اللحيوات :تتكون من :(النجمات - الخناطلة - الكساسية - السلامين - الفرقائيين -والمطورة - والكراوية – والحمدات- والخواطرة - والخلافية)،وتسكن مناطق جبل المغارة والجفجافة وعين سدر ،وتتمركز في بئر التمد بسيناء ، وساهمت في حراسة محمل الحج .(12)

ويعتبر شيخ اللحيوات – نجم بن سلامة بن غانم – أول من أخذ "الصرة" من الحكومة المصرية لحماية طريق الحج [13]وكان بينها وبين الترابين حلف وناصرتهم على السواركة عام 1910. [14]

ج – قبائل المناطق الجنوبية :

ومنها (القرارشة – أولاد سعيد – أولاد سيف – أولاد مسلم - العليقات –مزينة – الزهيرات –العوارمة) وقد دخلت قبائل أولاد مسلم وأولاد سيف وأولاد سعيد فى حلف .

1- القرارشة : تتكون من النصيرات ، وأولاد تيهي وتحالفت مع أولاد سعيد في حلف حتى قيل أن شيخهم – الشيخ موسى أبو نصير – من أعظم الرجال في المنطقة لما كان يقوم به من دور إنهاء النزاعات بين القبائل .[15]

2- قبيلة أولاد سعيد :تتكون من(الفوانسة -الرديسات -أولاد شاهين -النواصرة – المحاسنة) .

3- قبيلة العليقات : تتكون من :(أولاد سلمى -القليلات -الحمايدة -الخريات -الحماضة) واستقرت في سيناء بعد الفتح العثماني لمصر عام 1517 م ومارس أفرادها التجارة ،كما تولوا خفارة دير طور سيناء. [16]

4- قبيلة مزينة : تتكون من : (العلاوفة -الشذاذفة -العويصات -أولاد على) ودخلت مع قبائل أولاد مسلم وأولاد سيف وأولاد سعيد في حلف وتسكن المنطقة الواقعة من رأس محمد حتى مدينة نويبع على خليج العقبة ،كما حالفت قبيلة العليقات ،ومازال الحلف سارياً إلى يومنا هذا .

* الحدود الغربية : تسكنها مجموعة من القبائل وهى :

أ – قبيلة أولاد على تتكون من أولاد على الأبيض و الأحمر ،والسننة (السنينات).[17]

1-قبيلة أولاد على الأبيض تتكون من قبائل عديدة منها:-

- قبيلة سنجر التي تشمل:

(النقرة – الأفراد – العبيدى – الجبيهات – السراحنة – العجارمة – الحوتة – المغاورة – الشريصات – الزعيرات – القريضات)

– قبيلة أولاد خروف وتشمل :

(الحفيات – جبر – العميرى – العقاري –الجريدى – المنفى).

2- قبيلة أولاد على الأحمر فتشمل :

(العشيبات –القفيشات-الكوامل –الموالك).

3- قبيلة السننة(السنينات) فتشمل :(العراوة – الشهيبات – المحافيظ – الجرارة).

وتعتبر قبيلة أولاد على من كبرى القبائل وأقدمها ،وتنتشر في الصحراء الغربية لمصر ،وهى من أكثر القبائل عدداً وأوسعها انتشاراً إلى جانب شهرتها في مصر. (18)

ويرجع سبب انتشارها إلى الحروب التي دارت بينها وبين قبيلة الحرابى بليبيا ، والتي انتصرت فيها قبيلة الحرابى ، وتم الصلح بين القبيلتين على أساس أن تنزح قبيلة أولاد على إلى الصحراء الغربية. (19)

ولما وصلت إلى حدود مصر الغربية وجدت بها قبيلتي الهنادى والجميعات ،فاتفقت مع الجميعات على محاربة الهنادى ،كما اتفقت معها على إمدادها وحمايتها نظير جزية تدفعها إليها، كما ارتبطت قبيلة أولاد على مع قبيلة المرابطين بنظام"المآخاة "،كما ساهموا في تأمين حدود مصر الغربية لفترة طويلة من الزمن نتج عنها أن صدرت الأوامر الملكية بإعفاء أولادهم من الجندية والتي ظلت سارية المفعول حتى عام 1947 م. (20)

ب – قبيلة الجميعات :

تتكون من : (الشتور – الموسى – القريضى – أبو شمعة – حريفص – يونس – أبو شيتة – السويطة) وتأتى في المرتبة التالية من قبائل أولاد على.

ثانياً : أسباب الصراع بين القبائل البدوية في المناطق الحدودية :

يذكر "ابن خلدون" إن البدو أقدم من الحضر وسابق عليه وأن البادية أصل العمران والأمصار مدد لها .(21)

كما يذكر أيضا : "إنهم المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح ، والقيام على الأنعام وأنهم مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن". (22)

والفرد البدوي : هو قاعدة النظام السياسي للبدو الذي يعتمد على الجماعة وشيخ القبيلة هو الرجل الذي يجمع كبار أفراد القبيلة على اختياره ،وعادة يقع الاختيار على الابن الأكبر بعده بحيث يمكن القول بأن هذا المنصب وراثي ،وإذا ثبت عدم أهلية الابن الأكبر جرى اختيار أحد أبناء المتوفى أو أحد أقربائه. (23)

ويراعى في اختيار شيخ القبيلة عدة صفات أهمها : حسن المعاملة ، وكرم الضيافة ، ورجاحة الرأي ، كما يحظى بمكانة في القوم ، ويطلع على الشئون الداخلية المتعلقة بالقبيلة .(24)

ويستعين بمجلس من المشايخ لاستشارتهم والأخذ برأيهم سواء فى الحرب أو السلام . (25)

كما يعتبر المرجع الأساسي في الشئون القضائية والتنفيذية وحياة البادية القاسية تعد من العوامل التي فرضت على أهلها الغزو كما حتمت على البدوى التفاخر بفروسيته وقدرته على القتال . (26)

فالرجل منهم قوى بكثرة المواقع والغزوات التي اشترك فيها وأوسمة البدوي جراحه ،فكلما زادت زاد معها قدره ومكانته في القبيلة ،لذلك تفرض الطبيعة عليهم أن يكونوا على الدوام مسلحين. [27]

ولذلك كانت علاقات البدو فيم بينهم داخل حياتهم الخاصة مزيجاً من التنازع والتضامن ،فكثير من القبائل العربية كانت متعادية ومتنازعة فيما بينها. [28]

ففى الصحراء الشرقية نجد قبائل سيناء مرتبطة بعضها البعض بحلف أوقلد حفظاً للسلام، فبين الحويطات و اللحيوات و بين التياها قلد و بين التياها والترابيين حلف وبين السواركة والعيايدة و بين الترابين قلد، وبين السواركة وكل من التياها واللحيوات قلد ،وبين الباضيين والسماعنة حلف .

أما في الصحراء الغربية فنجد ارتباط القبائل بعضها ببعض يختلف عما هو عليه فى حدود مصر الشرقية فنجد قبائل أولاد على ارتبطت مع قبيلة المرابطين بنظام المآخاة .[29]

ولكن ربط الوفاق في البادية واهنة للغاية فأقل سبب يزيلها ويوقع الشر بين قبائلها وقد يرجع ذلك للأسباب التالية :

1- الأسباب الاقتصادية :

فرضت القبائل البدوية نفوذها على التجارة المارة بالمناطق التى تقطن فيها بحكم خبرتها بطرق القوافل التجارية ،وقد ترتب على ذلك أن دفع التجار إتاوات معلومة للقبائل المسيطرة على تلك المناطق خوفاً من أن تهاجم أو تسلب أمتعتها [30]، أما المياه والمراعي فهي مشاعاً لجميع القبائل , فلا تمنع قبيلة قبيلة أخرى من مياهها ومراعيها إلا في زمن الحرب [31] فكانت المراعى فى أرض القرارة " شمال خان يونس في غزة " مشهورة بخصوبة أرضيها ومراعيها الوفيرة و كان يرحل إليها عرب الترابين من حدود مصر الشرقية للاستفادة من مراعيها و قد حدث صراع على تلك المراعى بين قبيلتي الترابين و الرميلات , فدارت حرب بين القبيلتين عام1904م انتصر فيها الترابين , وطردوا الرميلات وسكنوا مكانهم حتى أدخلوهم إلى مدينة العريش , مما دفع السواركة إلى الترحيب بهم وأسكنوهم على الحد الشرقي من جهة العريش و تعرف حالياً بمنطقة (الماسورة) وعرف هذا اليوم بيوم القرارة. [32]

وفي حدود مصر الشرقية حظيت التجارة بالنصيب الأكبر لهجمات العربان بسبب احتكار أربع قبائل رئيسية عملية نقل البضائع من السويس إلى القاهرة , و بين العريش و القاهرة وهي قبائل :(الترابين – الحويطات – عرب الطور – العايد) وقد تحكمت هذه القبائل بذلك إلى حد كبير في أسعار النقل. [33]

كما نهب عربان الترابين قافلة تجارية قادمة من السويس إلى بلاد الشام تحتوي على ما يزيد على أربعة آلاف من الجمال المحملة بالبن والبهارات والمنسوجات. [34]

كما جرت اعتداءات متكررة بين قبائل العربان المتنقلة على حدود مصر والشام , فكثيراً ما اعتدى عربان المعازة على العربان المسافرين عبر مناطقهم وأخذ ما معهم من متاع [35]، وكثيراً ما قام العربان بنقل وتهريب البضائع المنهوبة إلى غزة بغرض بيعها هناك قبل ضبطها معهم. [36]

وفي المقابل نجد عربان بلاد الشام يقومون بالهجوم على بعض القبائل التى تسكن حدود مصر الشرقية لنهب أمتعتها ففي يناير عام 1906 م قام خمسة من عربان السعدين والمعازة والقديرات القاطنين ببلاد الشام بالهجوم على جماعة من عرب اللحيوات القاطنين على حدود مصر الشرقية ونهبوا لهم جملاً وقتلوا أحد الأفراد يدعى " سلامة بن رضوان " وعادوا إلى بلادهم .[37]

أما في حدود مصر الغربية فقد شهدت الفترة قيد الدراسة غارات البدو المتعددة بغرض السلب والنهب ففي عام 1905 م قامت قبيلة الأواغير في بنغازي بالإغارة على قبيلة " القطيفة " إحدى فروع قبائل أولاد على والتي تسكن حدود مصر الغربية , ونهبوا لها50 بعيراً من إبلها , وقتلوا راعي الإبل. [38]

وفي نفس الوقت شهدت الحدود المصرية الغربية هروب شيخ قبيلة الشهبات عبد القادر الكظة وأفراد قبيلته إلى داخل الأراضي المصرية وطلبوا من قبائل أولاد على حمايتهم بعد أن قاموا بقتل 34 شخصاً من قبيلة الأواغير في مدينة بنغازي الليبية من بينهم امرأة ونهبوا خيامهم وجميع ممتلكاتهم من ماشية وإبل , ويرجع ذلك إلى أن قبيلة الأواغير منذ البداية اعتدت على قبيلة الشهابات بقوة مكونه من 400 بدوي كان من نتيجتها إصابة العديد من أفراد قبيلة الشهابات وفد أجارت قبيلة أولاد على أفراد قبيلة الشهابات وأنزلوهم منطقة الخور(khur) بالقرب من سيدي براني , ودفع ذلك عبد القادر إلى الانتقام من أولاد على أملاً في الوصول إلى الشهابات وكان رد الفعل أن أسرع مشايخ البدو المصريين في دائرة منطقة مرسى مطروح بتقديم التماس إلى الحكومة المصرية طالبين حمايتها لهم من هذه الاعتداءات. [39]

وفي منتصف فبراير 1905 م وصل تحذير إلى تجار الماشية والأغنام والإبل في بنغازي من أن قبائل أولاد على ينوون السطو على قطعانهم أثناء مرورها داخل حدود مصر الغربية , وسبب الخبر ذعراً بين هؤلاء التجار دعاهم إلى إرسال برقيات إلى الحكومة المصرية طالبين منع القلاقل والاضطرابات على طريق التجارة البري بنغازي – مصر. [40]

وفي أوائل مارس 1907 م تقدم أحد أفراد قبيلة أولاد على بشكوى من قبيلة " البرصة " قد سطت عليها ونهبت 300 رأس من الأغنام , كما استولت على بعض أسلحته. [41]

وفي 20مارس 1907 م استولت قبيلة أولاد علي على ألف رأس من الغنم تابعة لقبيلة البرصة و قادتها داخل الأراضي المصرية. [42]
وفي 29 أغسطس 1907 م قام عدد من البدو من عائلة " أولاد ماري " إحدى فروع قبائل الشهابات والتي استقرت في منطقة سيدي براني باختراق الحدود و استولوا على ثمانية رؤوس من الماشية , وقتلوا أحد البدو من سكان الأراضي الليبية , وتم القبض على ثلاثة منهم , وتم إرسالهم إلى السلوم لمحاكمتهم وتوقيع الجزاء عليهم. [43]
وبناءً على ما تقدم يتلا حظ أن الصراع المحلي بين القبائل والمتمثل في الاعتداءات المستمرة بين القبائل دفع بالجهات الحكومية المسئولة بالنظر إلى تلك الصراعات بصورة جدية, كما أخذ الشك يساورها بأنه ربما تكون تلك الصراعات من قوى خارجية تسعى لتحقيق أهدافها فى تلك المنطقة وهو ما ستحاول الدراسة إبرازه في الصفحات التالية :
الأسباب الاجتماعية :
أملت الحياة في الصحراء على البدو أن يعيشوا حياة غير مستقرة , وقد ترتب على ذلك أن عاشوا نمطاً خاصاً كالنشاط الاقتصادي الذي مارسوه في المناطق التي عاشوا بها , وأنماطاً اجتماعية أثرت تأثيراً واضحاً على أوضاع ظروف معيشتهم وتنقلهم من مكان إلى أخر مما كان له الأثر الواضح في حدوث منازعات بين القبائل سواء كانت الوافدة أو المستقرة على حد سواء والتي يمكن أن نبرزها على النحو التالي :
أ – السلوك القبلي العام :
هو عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية في القبيلة يساهم في حفظ النظام واستتباب الأمن ، ولكون القبائل ترتبط مع بعضها إما بحلف أو قلد كما هو واضح بين القبائل في حدود مصر الشرقية أو مآخاة في الحدود الغربية لمصر ، قد يزال أو ينتهك أي منهما لأتفه الأسباب مما يؤدى إلى إشعال نار الحرب والعداوة بين القبائل مما يؤثر على الاستقرار على طول خط الحدود لمناطق الدراسة .
وهو ما أحدثته الصراعات المحلية من توتر واضح على حدود مصر الشرقية والغربية في معظم الأحيان أدى إلى تدخل الحكومات على كل من الجانبين لإنهاء تلك الصراعات التي كانت تدفع بقوات البوليس من أجل تحقيق الاستقرار وحفظ النظام في تلك المناطق ،وفى الوقت نفسه كانت تلك الصراعات تثير حفيظة الدول المجاورة فانعكس بصورة مباشرة على الخريطة المصرية. [44]
ففي حدود مصر الشرقية هاجم بعض أفراد قبيلة الترابين في خان يونس عام 1904 م قطيعاً من البقر لقبيلة الرميلات على حدود مصر الشرقية , واستولوا على تسعة رؤوس بقر , فقام شيخ الرميلات بالشكوى إلى محافظ مدينة العريش محمد بك إسلام (أول أغسطس 1902 م – آخر أبريل 1906 م) الذي قام بدوره بالكتابة إلى قائمقام بئر السبع

لردها , ومضت ستة أشهر دون نتيجة تذكر , مما دفع عشرة أفراد من قبيلة الرميلات إلى الذهاب إلى بلاد الترابين , وأخذوا منهم أحد الخيول لشيخهم " قعود المناصيب " نتج عنها اتصالات بين القبيلتين انتهت بصلح بينهما في سبتمبر 1904م. (45)
وفي عام 1906 م وقع خلاف بين قبيلتي الترابين بخان يونس والسواركة على حدود مصر الشرقية , على سرقة بعض الجمال , وكان بين القبيلتين قلد , وكاد الأمر يفضي إلى إعلان الحرب , لكن ناظر العريش أحمد أفندي توفيق (17 مايو 1906 م _ 13 ديسمبر 1912 م) تدارك الأمر, وأرسل إلى قائم مقاميه غزة , لإنهاء الخلاف وعقد اجتماعاً في منزل الشيخ مهزع الترباني انتهى بصلح بين الطرفين في 4 فبراير 1906. (46)
وفي 20 أكتوبر 1906 م وقع خلاف بين الترابين والعزازمة على أرض زراعية بفلسطين فاستنجد الترابين بحلفائهم من القبائل في سيناء فناصرهم 100 من التياها و80 من اللحيوات , وقد أدى ذلك إلى تدخل محافظ العريش أحمد أفندي توفيق الذي عقد اجتماعاً للمصالحة لإنهاء الخلاف الدائر بين القبائل المتنازعة .(47)
أما في حدود مصر الغربية :
فقد أثارت غارات البدو المتكررة على الحدود العديد من المشاكل والتي دفعت الحكومة المصرية إلى التدخل ووضع الحلول المناسبة لتلك الغارات المستمرة من خلال إرسال الوفود إلى القبائل المتنازعة من أجل تحقيق الاستقرار وكانت تلك النزاعات تؤدي إلى تدخل الباب العالي وبريطانيا على حد سواء .
ففي 7 مارس 1907 م أرسلت الحكومة المصرية وفداً مكوناً من مساعد مدير مديرية البحيرة ومأمور مركز مرسى مطروح إلى بنغازي للتوفيق بين قبيلة الأواغير والشهابات على أساس إعادة قبيلة الشهابات إلى موطنها الأصلي في وادي الباب ببنغازي , ودفع لها دية عن خسائرها في الأفراد والأغنام ولكن الوفد فشل في مهمته نظراً لرغبة قبيلة الأواغير في الثأر لمقتل شقيق عبد القادر الكظة. (48)
كما فشلت السلطات التركية في بنغازي في إقناع شيخ قبيلة الأواغير عبد القادر الكظة بالذهاب إلى بنغازي للصلح مع الشهابات وحل المشكلة معهم. (49)
كما أرسل مأمور مرسى مطروح وفداً من قبائل أولاد على إلى قبيلة برصه من أجل التصالح وتحقيق السلام ونشر الأمن والطمأنينة بين القبائل , واستعان بزعماء السنوسية لتحقيق التفاهم معهم , ووقع جميع الأطراف في آخر مارس 1907 م على وثيقة نهائية عرفت بالمضبطة. (50)
ونلاحظ مما سبق أن الصراعات المحلية التي شهدتها المناطق الحدودية دفعت الحكومات في كل الجانبين بالتحرك والعمل لإعادة الهدوء والاستقرار لتلك المناطق , ورغم ذلك لم يستجيب أبناء القبائل لتلك الجهود كما دفع تلك الجهات المختصة بالمناطق الحدودية إلى

إرسال برقيات الاحتجاج إلى الطرف الآخر , فنجد اللورد كرومر(Cromer) يقترح على وزير خارجية بريطانيا أن يطلب من سفيرها في القسطنطينية الاحتجاج لدى الباب العالي , وذكر أنه يعتبر هذا العمل يتصل أساساً بموضوع حدود مصر الغربية التي لا يرغب في إثارتها أو الخوض فيها في ذلك الوقت. (51)
كما كرر خشيته من الموقف الداخلي ورغبته في عدم تطور الأمر بنزاع جديد كالذي حدث على حدود مصر الشرقية مع تركيا من جراء مثل تلك الأحداث نتيجة الفوضى الناشئة في ذلك الوقت على حدود مصر الغربية. (52)
ب- الأخذ بالثأر (53) :
هي عادة من العادات القديمة مازالت قائمة حتى يومنا هذا , وتشكل اضطراباً واضحاً لدى العديد من القبائل في صعيد مصر والمناطق الحدودية , مما يترتب عليه عدم الاستقرار , ففي حدود مصر الشرقية مازال عرب سيناء يحرصون على الالتزام بالطاعة والعمل بالعادات والتقاليد السائدة , طبقاً للأعراف المعمول بها. (54)
ففي عام 1905 م اختصم موسى بن نصار من قبيلة أولاد سعيد مع عيد بن محمد من قبيلة العليقات علة مجموعة من الإبل , ورفعا الأمر إلى القائم مقام محمد بك إسلام قومندان سيناء , فدافع موسى عن حقه بحماسة , ولما اعترف الخصم بأنه لاحق له , تنازل موسى عن حقه كاملاً وفي عام 1908 م اتيحت الفرصة لقبيلتي الرميلات والسواركة للأخذ بالثأر من قبيلة الترابين فهاجموا محلات عرب الحناجرة الذين هم تحت حماية قبيلة الترابين , كما استولوا على أغنامهم , وعادوا إلى بلادهم. (55)
أما فيما تعلق بحدود مصر الغربية :
فقد أبرز عامل الثأر ردود فعل متباينة من جانب الحكومة البريطانية والمصرية من جانب والدولة العثمانية من جانب آخر , فقد سبق أن أوضحنا المحاولة التي قامت بها الحكومة المصرية في 7 مارس 1907 م للتوفيق بين قبيلتي الأواغير والشهابات ولم تفلح الجهود المبذولة للصلح بسبب رغبة قبيلة الأواغير في الثأر لمقتل شقيق عبد القادر الكظة , وهو ما دفع اللورد كرومر بإرسال رسالة إلى جراي (Grey) وزير الخارجية البريطانية آنذاك وضح له فيها أن السلطات التركية فقدت السيطرة تماماً على البدو المقيمين على الحدود , وأنه يتوقع قتالاً دامياً بين كافة الأطراف بين البدو والأتراك في كلا الجانبين ، وفي حالة تعرض قبائل أولاد علي للهجوم داخل الأراضي المصرية فإن الحكومة المصرية ملزمة بحمايتهم . (56)
وهذا ما حدث عندما أعلن متصرف بنغازي أن قبيلة " البرصة " استولت على 150 رأساً من الأغنام كنوع من الثأر لمقتل أحد رجالهم , وسرقة عدد من الجمال , وأنها لن تعيد الأغنام المسروقة إلا إذا تمت عملية التعويض المتعارف عليها طبقاً للعادات والتقاليد

البدوية [57] و في المقابل قام أولاد علي بالاستيلاء على قطيع من الأغنام في 14 مارس 1905 م تابع لقبيلة البرصة كنوع من الثأر لاعتداء بعض أفراد قبيلة البرصة على أغنام أفراد قبيلتهم [58]و هكذا أثارت مشكلة غارات البدو تدخل حكومات بريطانيا وإيطاليا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة الترتيبات الأمنية وتحقيق الانضباط إلى منطق الحدود من خلال الحد من تلك الصراعات التى أثارت مشكلة هامة وهى الرغبة في ترسيم الحدود [59].

ثالثاً : أثر الصراع بين القبائل على رسم الحدود بين مصر وجيرانها في الشرق والغرب :
اعتبرت الصراعات القبلية التي شهدتها المناطق الحدودية المصرية الشرقية والغربية والتي بدأت في مطلع القرن العشرين من أهم المشاكل التي ثارت بين مصر وتركيا من جهة , وتدخلت فيها بريطانيا بحكم احتلالها لمصر عام 1882 م من جهة أخرى .
فقد اعتبرت بريطانيا أن تلك الصراعات هدفها إثارة الاضطرابات والقلاقل على حدود مصر الشرقية والغربية ،وهو ما أكده اللورد كرومر فأشار إلى أن المشكلة ليست صراعاً بين القبائل البدوية من أجل التجارة أو الرعي أو السلب أو النهب بقدر ما هو صراع على تلك الحدود , وهو ما نحاول إبرازه على النحو التالي :

1- حدود مصر الشرقية :

انعكس الصراع بين القبائل على القرارات التي أصدرتها الحكومة بشأن إعادة النظام والهدوء إلى المنطقة , وخشية أن تمتد نيران القتال إلى أماكن كثيرة في سيناء , قامت الحكومة المصرية بتكثيف قواتها في مناطق الصراع , وعينت على رأس هذه القوات محافظ قلعة العريش محمد بك إسلام .[60]
كما أصدرت تعليماتها إلى مشايخ قبائل سيناء تحذرهم وتمنعهم من الاشتراك في تلك المعارك القائمة بين الطرفين. [61]
كما تدخلت الحكومة لإعادة ما نهبه أفراد قبيلة الترابين بخان يونس بغزة من أبناء قبيلة الرميلات وفى تطور آخر تابعت الحكومة المصرية في مارس 1905 م حادثة مقتل التاجرين (محمد وإبراهيم الهنداوي) وكلفت الملازم (ميخائيل أفندي حبيب) بمطاردة الجناة من قبيلة الترابين وإلقاء القبض عليهم في غزة في 26مارس 1905 م كما صدر الأمر العالي بتشكيل محكمة خاصة لمحاكمة الجناة وحكمت المحكمة بإعدام الجناة شنقاً أمام قلعة نخل. [62]
وقد أثار مقتل أحد قساوسة دير سانت كاترين في مايو 1905 م حفيظة الحكومة المصرية بسبب الخلاف بين القبائل حول قيمة تأجير الجمال التي كانت تحصل عليها قبيلتي الصوالحة والعليقات حيث أرادت قبيلة الجبالية أن يكون لها نصيب في تلك القيمة فرفضت القبيلتان ذلك رغم تحالف قبيلة الجبالية مع إدارة الدير فأصدرت الحكومة أوامرها بتعيين

المستر براملـى(Brimley) مفتشـاً لسبه جزيـرة سيناء عـام 1905 م وسـعد بـك رفعـت قومنداناً في 30 مايو 1905 م للعمل على حل تلك الخلافات .(63)
وقد خطى بريملى خطوات جادة في إعادة الهدوء والاستقرار بالمنطقة فنظم إدارة البوليس وعهد بالإصلاح الإداري واهتم بالمشروعات الزراعيـة , فنظم البوليس , وأقـام سداً فـي وادي العريش لزيـادة مساحة الأراضـي الزراعية كمحاولـة لتوطين البدو واستقرارهم فـي وسط سيناء وقد أثار تعيينه الحكومـة العثمانيـة حيث وصلت إليها الأخبار بأن انجلترا تعد صحراء سيناء لأعمـال حربيـة مهمـة كإقامـة القلاع فـي المنطقـة وقد أكدت الصحافة تلك الأخبار , ففي مقال لجريدة اللواء في 9 ديسمبر 1905 م نبه فيه الكاتب بأن نظارة الحربية أخذت في وضع تصميمات هذه الأعمال .(64)
وهذا أثار حفيظة الباب العالي التي أمرت قوة تركية في 21 يناير 1906 بالتقدم من العقبة إلى طابا وهو ما رفضته الحكومة المصرية ووضحه القائم بأعمال المعتمد البريطاني في القاهرة المستر فندلي (VENDLEY) إلى وزارة الخارجية في لندن يؤكد أن طابا داخل الحدود المصرية كما بين في رسالته خريطة تبين ذلك، وبناءً عليه أصدرت الحكومة المصرية في ينـاير 1906 م أمراً إلى مفتش سيناء برا ملى بإقامة نقاط حراسة لمراقبة الحدود. (65)
فاتجه براملى لإقامة نقطة مراقبة في منطقة النقب وفى نفس الوقت طلبت الحكومة المصرية من السلطان تعيين لجنة لتخطيط الحدود وكان رد فعل الدولة العثمانية أن طلب ممثلها (رشدي باشا) من براملى العودة من جهة ورفضت طلب الحكومة المصرية من جهة أخرى لذا قامت الحكومة المصرية بتزويد الأميرالاي سعد بك رفعت قومندان سيناء بفرقة من العساكر النظامية لاحتلال وادي طابا , وكان قد سبقه إلى هذا المكان ممثل الحكومة العثمانية (رشدي باشا) .
وفي ذلك يقول " سعد بك رفعت " قومندان الحكومة المصرية في سيناء :" فلما وصلت بنا الباخرة ميناء طابا رأيت العساكر التركية قد انتشرت على التلال التي تطل على طابا من جهة الشرق وقائدهم ضابط برتبة بكباشي واقفاً على الشاطئ , فأمرت العساكر بالاستعداد للنزول إلى البر وسبقتهم إليه , فاستقبلني القائد المذكور وقال : ما الخبر : !! قلت : قد جئت ببعض العساكر المصريين للتمركز بطابا , فقال : إن طابا في حد العقبة وجزء منها فلا أسمح لأحد أن ينزل فيها , قلت : بل أن طابا في حد الجزيرة وقد أقمت فيها بنفسي مع العساكر بعد إخلاء العقبة عام 1892 م مدة تسعة أشهر وحفرت فيها هذه البئر ودللته عليها .. وفيما أنا أناقشه حضر المستر براملي براً من نخل , واشترك معنا في المناقشة , فأصر القائد التركي على قوله وسوف يقاومنا إذا أنزلنا العساكر إلى البر , وكانت عساكره قد

انتشرت على التلال , وصوبت نيرانها نحونا , فرأينا اجتناب الأمر ,وعدنا إلى الباخرة في جزيرة فرعون ثم أرسلنا الخبر إلى حكومتنا ومكثنا في انتظار الرد. [66]
وفي 17 فبراير 1906 م تطورت الأحداث وتلاحقت فقد صدرت الأوامر إلى قومندان طراد السويس "نيس هورنبي" بالتوجه إلى جزيرة فرعون لمنع الجنود الأتراك من التوغل في سيناء , وكانت القوات التركية التي قدرت بحوالي 2000 جندي قد اتخذت مواقعها عند منحدر الجبل وعلى استعداد لإطلاق النيران. [67]
وتفاقمت الأزمة وأدار الموقف المصري إبان تلك الفترة الأزمة على محورين:
الأول :التصميم على " تعليم " خط الحدود بين مصر والأراضي الخاضعة للدولة العثمانية الواقعة شرقيها وعدم الاكتفاء "بتعيين" هذا الخط كما جري عام 1892م الأمر الذي جعله عرضه للانتهاك من الجانب التركي.
والثاني: التأكيد على كافة المستويات "على مصرية طابا" فعلي مستوي الاتصالات مع حكومة اسطنبول تم رفض أي محاولة من جانبها حتى بمجرد التشكيك في "مصرية المنطقة" وعلى المستوي البريطاني والدولي حرصت حكومة لندن إبلاغ كافة الأطراف باستبعاد أي شكوك حول "مصرية طابا" .
وقد جرت بين الطرفين مراسلات للنظر في الأمر أصر فيها ممثل الحكومة المصرية على أن المنطقة التي نزلت فيها القوات التركية (طابا) مصرية، لذا لجأت الحكومة المصرية وبريطانيا إلى إجراء أكثر حسماً فقدمت إنذار إلى اسطنبول في 3 مايو 1906 بضرورة تعليم خط الحدود من رفح إلى رأس خليج العقبة على أساس برقية جواد باشا المؤرخة في 8 أبريل 1892م وانسحاب القوات التركية كما وردت أخبار من الآستانة تفيد أن مختار باشا قادم إلى العقبة لتحديد الحدود وبانتهاء فترة الإنذار انسحبت القوات التركية من طابا والمركزين المصريين الآخرين , كما اتفقت الحكومتان المصرية والعثمانية على إرسال مندوبين لتعيين الحدود فأصدر الخديوي عباس حلمي الثاني إرادة سنيه بتشكيل لجنة مصرية لتعليم الحدود , تتكون من إبراهيم فتحي باشا وأوين بك(OWEN) "رئيس قسم المخابرات", اللواء إسماعيل باشا سرهنك وكيل الحربية والأميرالاي سعد بك رفعت قومندان سيناء مندوبون عن الخديوية ومعهم "نعوم بك شقير " كاتباً [68] أما الجانب العثماني فكان يمثله أحمد مظفر بك , ومحمد فهمي بك .[69]
وتلاحظ مما سبق أن عامل الديموجرافيا لعب دوراً بارزاً في تعليم الحدود المصرية الشرقية من خلال القبائل التي تقع على شرق الخط والقبائل التي تخضع تحت الإدارة التركية والتي كانت ادعاءاتها أحد محاور الاهتمام الدولي في التدخل لترسيم الحدود المصرية الشرقية مع الحكومة العثمانية .

وهو ما انعكس على تصرفات ممثلي الحكومة المصرية والدولة العثمانية التابعة لها مصر في ذلك الوقت , وسنرى أن إسرائيل فيما بعد استغلت هذا الخلاف حين ادعت أن طابا ليست مصرية , وحسم الأمر لصالح مصر بالتحكيم الدولي بالنطق بالحكم صباح يوم الخميس 29 سبتمبر 1988 "حيث أقرت المحكمة أن علامة الحدود 91 هي الوضع المقدم من جانب مصر والمعلم على الأرض حسب ما هو مسجل في المرفق أ لمشارطه التحكيم.(70)

2- حدود مصر الغربية :

فقد شهدت تلك الحدود في مطلع القرن العشرين صراعاً بين القبائل سواء التي كانت تسكن داخل الأراضي المصرية أو الليبية نتج عنه استنجاد قبائل مطروح بالحكومة المصرية مطالبة إياها بالحماية اللازمة من الغارات المستمرة من قبائل البدو المجاورة على الحدود الغربية ولذا كثفت الحكومة جهودها لإعادة الهدوء والاستقرار لتلك المناطق من خلال زيارات المسئولين المتعددة إلى جانب المراسلات والمكاتبات التي كانت تتم بين الطرفين .(71) ورغم ذلك تطورت الأحداث وتلاحقت ففي نوفمبر 1904 م قامت الحكومة العثمانية ببناء مخزنين في السلوم , وإقامة نقطة عسكرية تركية صغيرة على قمة هضبة السلوم المشرفة على الميناء لمراقبة الأوضاع , ومن جانب آخر قام مأمور العشور التركي بجمع العشور من البدو الموجودين في تلك المنطقة لتأكيد سيادتها على تلك المناطق . (72)

ولكن بريطانيا احتجت لدى الباب العالي في 13نوفمبر 1904 م على تلك الانتهاكات واعتبرتها بمثابة مناوشات موجهة هدفها إثارة الفزع والرعب بين سكان المناطق على الحدود تمهيداً لأعمال حربية. (73)

ولكن الباب العالي رد على الاحتجاج البريطاني بأن الموضع ما هو إلا نقطة عسكرية لا يتعدى أفرادها 15 جندياً , وأن هذه القوة لن تزداد إطلاقاً في المستقبل. (74)

لذلك دفعت الحكومة البريطانية بمذكرة بعث بها القائم بالأعمال البريطانية لدى الباب العالي بناء على اقتراح للورد كرومر في 19 نوفمبر 1904 م وقال فيها : " مما لا جدال فيه أن حدود مصر الغربية تبدأ من رأس جبل السلوم ثم تتجه إلى الجنوب الغربي لتضم سيوه وجغبوب , وحتى الآن لا توجد نقطة لتركيا قرب الحدود المصرية إلا ميناء طبرق على بعد 60 ميلاً غرب السلوم .(75)

وبناء على تلك المراسلات التي دارت بين الطرفين أمرت الحكومة المصرية قائد حرس السواحل لميناء السلوم بزيارة المنطقة في 31 يناير 1905 م ،كما تقدم وزير الخارجية البريطانية لانسدون

(Lansdowne) باحتجاج لدى الباب العالي طالباً إياه أن يكف البدو الأتراك على الاعتداء على الأراضي المصرية عبر حدودها الغربية. (76)

وهكذا أخذت مشكلة غارات البدو تطل برأسها من جديد , حيث سطت قبيلة البرصة في أوائل مارس 1907 م على أحد أفراد قبيلة أولاد على , ونهبت 300 رأس من الأغنام كما وضحنا من قبل وقد أثار ذلك الحكومة المصرية والسلطات البريطانية ،الأمر الذي دفع وزير الخارجية البريطاني تقديم احتجاج لدى الباب العالي يبين فيه خطورة تلك الاعتداءات المستمرة على السكان المصريين في تلك المناطق كما أرسلت الحكومة المصرية وفداً من مساعد مدير مديرية البحيرة ومأمور مركز مطروح إلى بنغازي للتباحث مع متصرف بنغازي للتوفيق بين قبيلتي (الأواغير والشهابات) ولكن الوفد فشل في مهمته بسبب العداء المرير بين القبيلتين , وأمام تلك الجهود أرسل كرومر إلى جراي رسالة يعلن له فيها خشيته من انفجار الموقف الداخلي وإن ذلك سيؤدي بالتالي إلى نزاع حدودي جديد مع تركيا , وأن الحكومة المصرية تود بصفة جدية أن تتجنب الصراع مع الحكومة التركية باعتبارها حكومة الدولة صاحبة السيادة القانونية. (77)

ولإيقاف ذلك الصراع يمكن أن يتم بقيام الحكومة المصرية بتشكيل قوة من الهجانة المصرية قوامها مائة جندي تعمل على تحقيق الأمن والنظام داخل الأراضي المصرية. (78)

وقام جراي بإبلاغ سفير تركيا في لندن موزورس باشا بتشكيل هذه القوة موضحاً له أن الغرض من إنشائها هو حفظ الأمن وإعادة الهدوء إلى منطقة الحدود , ولكن سرعان ما تعقدت الأمور من خلال الرسالة التي وصلت في 20 مارس 1907 م من قنصل بريطانيا رافائيل فونتانا والتي تفيد باستيلاء أولاد على على 1000 رأس من الغنم تابعة لقبيلة برصه وقادتها إلى داخل الأراضي المصرية , واتضح فيما بعد أن إشاعة الاستيلاء ليس لها أي أساس من الصحة إلا أن اختراق قبيلة برصه للمناطق الحدودية قد أثار الذعر بين قبائل البدو , ورغم ما انتهت إليه عملية الاختراق والوصول إلى اتفاق بين الأطراف المتصارعة في آخر مارس 1907 م , والتوقيع على وثيقة الصلح التي عرفت باسم " المضبطة " إلا أن الخوف من إغارات جديدة ظل يراود سكان تلك المناطق فكان اختراق " أولاد ماري " الحدود من الجانب التركي في 29 أغسطس 1907 م قد دفع هذا بالحكومة المصرية إلى تعقب الجناة , فقبضت على ثلاثة منهم , وصدرت الأوامر من الحكومة المصرية بتسليمهم إلى السلطات التركية لمحاكمتهم بمعرفتها. (79)

وأمام تلك التطورات للأحداث شهدت المنطقة نشاطاً مكثفاً من جانب القوى الأوروبية في محاولة منها لإثارة مشكلة الحدود من جديد .

فقد دأبت إيطاليا قبل احتلالها ليبيا للوصول إلى اتفاق لتحديد الحدود بين مصر وطرابلس طبقاً للاتفاقية الموقعة بينها وبين بريطانيا في 11 مارس 1902 م والتي تتضمن ضرورة تحديد الحدود بين مصر وطرابلس الغرب. (80)

كما حصلت على اتفاق آخر مع فرنسا في ديسمبر 1904 م بتأييدها في طرابلس الغرب مقابل إطلاق يدها في المغرب , وفي عام 1904 م وعدت إيطاليا روسيا بتأييد مطامعها في الدردنيل والبوسفور مقابل تعهد روسيا بمناصرتها في طرابلس الغرب وبرقة. (81)
وقد دفعت تلك المعاهدات التي وقعتها إيطاليا إلى أن تجري اتصالات مكثفة مع الحكومة البريطانية للسعي في تحديد الحدود المصرية الليبية , ففي فبراير 1907 م قام السينور مالموس(Mamoos) قنصل إيطاليا في مصر بالاستفسار من اللورد كرومر عما إذا كان لديه اعتراض حول تحديد الحدود الطرابلسية المصرية. (82)
وفي 28 مايو 1907 م اتصل السفير الإيطالي بوزير الخارجية البريطانية يعلن له عن رغبة إيطاليا في الوصول إلى اتفاق حول الحدود بين مصر وطرابلس , كما قدم وزير الخارجية الإيطالي المركيز دي سان جوليانو(Di San Giuliano) مسودة مذكرة حول حدود مصر طرابلس جاء فيها : " بمقتضى إعلان السفير البريطاني في روما بتاريخ 11 مارس 1902 م والذي قبله وزير خارجية إيطاليا حدوث اتفاق خاص بين الحكومتين الإيطالية والبريطانية فيما يتعلق بولاية طرابلس الغرب ومتصرفة بنغازي , ونظراً للأهمية المتبادلة بين الحكومتين التي ستنتج عن تحديد الحدود بين مصر وجيرانها تعلن الحكومة الإيطالية أن الحدود الشرقية لطرابلس الغرب وبرقة تبدأ من رأس بولان على ساحل البحر المتوسط , وتسير مع خط طول 25 شرقاً حتى يتقاطع مع خط عرض 15 شمالاً بحيث يضم في الجانب الغربي منه خليج السلوم بأكمله حتى سيوه والكفرة (83) ، ورغم رفض الحكومة البريطانية لتلك المذكرة فإن مشكلة رسم الحدود بدأت ملامحها تظهر بوضوح بين كافة الأطراف المهتمة بالمنطقة (84), وهو ما سنحاول إبرازه من خلال الاتفاقيات الدولية التي أبرمت بهذا الشأن .

رابعاً : الاتفاقيات الدولية وحدود مصر الشرقية والغربية في بداية القرن العشرين :
تأثرت المنطقة قيد الدراسة من خلال الصراعات القبلية التي كانت تحدث بين حين وآخر بتدخل قوى أجنبية كانت تهدف في الظاهر إعادة الهدوء والاستقرار للمنطقة، ولكنها كانت تسعى لرسم خريطة المنطقة وفقاً لتطلعاتها الاستعمارية من خلال عقد الاتفاقيات الدولية بشأن تخطيط الحدود المصرية سواء من الجهة الشرقية أو الغربية وهو ما سنحاول إلقاء الضوء عليه.
ا – حدود مصر الشرقية :

لعب موضوع حدود مصر الشرقية دوراً في تاريخ الصراع بين بريطانيا ومصر من جانب والدولة العثمانية وألمانيا من جانب آخر حتى اتصل الأمر بأهمية المحافظة على قناة السويس عبر سيناء كلها وبأهمية المحافظة على خليج العقبة كطريق تاريخي للمرور والحج إلى الأماكن الإسلامية المقدسة. (85)

وقد ظهر ذلك جلياً عندما أصدر الباب العالي فرمان تولية الخديوي عباس حلمي الثاني(1914-1892 م) في 7 يناير 1892 م الذي جاء مخالفاً لما سبقه من فرمانات التولية ومخالفاً لأحكام معاهدة لندن عام 1840 م والذي أراد الباب العالي فيه إدخال تعديلات على الحدود الشرقية لمصر حتى إذا ما مرت بدون اعتراض اعتبر ذلك سابقة تسجل حقوقاً للباب العالي في شبه جزيرة سيناء .(86)

وترتب على ذلك بداية أزمة كبيرة بين مصر وتركيا ظهرت فيها بريطانيا بوضوح وتدخلت بشكل سافر وصريح .(87)

ولتحقيق ذلك أوعز مختار باشا لجريدة "الأهرام " بأن تنشر خبر مؤداه أن الأتراك سوف يرسلون قوة إلى نخل لحماية مداخل العقبة في إطار تحقيق هدفها المنشود (88) كما صدرت الأوامر من الآستانة لمبعوثين اختارهما الباب العالي لتحديد الحدود كخطوة من جانبها لتفعيل فرمان التولية وأمرتهما بالسفر إلى العقبة عن طريق بيروت وقد أثار هذا التصرف الحكومة البريطانية إلى تقديم مذكرة احتجاج من الحكومة المصرية للسلطان العثماني مفادها ضرورة مغادرة المبعوثين البلاد وكان رد الحكومة العثمانية أن عززت قواتها في العقبة فأرسلت إليها لواء وضاعفت فيها عدد المشاة. (89)

وعلى أثر ذلك دارت اتصالات بين القاهرة والآستانة حيث اعتبرت الفرمان رسماً لحدود مصر الشرقية بخط يمتد من السويس إلى العريش في الوقت الذي تدار فيه شبه جزيرة سيناء بواسطة الخديوية المصرية طول الفترة السابقة على صدور الفرمان. (90)

وبناءً عليه أبلغ السير إدوارد جراى الباب العالي برغبة الحكومة البريطانية إرسال سفينة حربية إلى العقبة الأمر الذي دفع تركيا إلى اتخاذ قرارها بشأن تحريك ممثليها في القاهرة والعقبة وتفجرت الأزمة التي استمرت ثلاثة شهور (يناير –أبريل) انتهت بتسوية تقوم على أساس جلاء مصر عن العقبة والمراكز الواقعة شرقها (ضبا –المويلح – الوجه) وفى 14 أبريل عام 1892 م صدرت وثائق تسوية الأزمة وكانت على شكل برقية موجهة من جواد باشا الصدر العظم للحكومة العثمانية تعطى مصر الحق في" إدارة شبه جزيرة سيناء وأن يترك القديم على حاله بنفس الطريقة التي كانت مدارة بها في عهد جدكم إسماعيل باشا وأبيكم محمد توفيق باشا ". (91)

ولذا قبلت مصر الفرمان واعتبرت البرقية مكملة له ومتممة له وانتهت الأزمة باعتراف صريح بأن شبه جزيرة سيناء جزء من الخديوية المصرية لا يجوز إجراء أي تعديل فيها

بدون موافقة الدول الموقعة على معاهدة لندن 1840 م الضامنة البقاء للأوضاع التي تقررت بالنسبة للحدود بين مصر وتركيا .
وفى عام 1898 م قام الخديوي عباس باشا الثاني بزيارة للعريش ووصل منها إلى الحدود حتى رفح وسجل تاريخ تلك الزيارة على عمودي الحدود الفاصلة بين فلسطين ومصر ،كما نقش على عمود الحدود تلك الزيارة كمدلول هام وتاريخي في إبراز وتحديد الحدود المصرية الشرقية. (92)
وقد تلاحقت التطورات في الفترة من 1892 -1906 م حتى تفجرت مسألة الحدود مرة أخرى وقد يرجع ذلك أنه في عام 1904م عقد اتفاق ودي بين بريطانيا وفرنسا أدي إلي انزعاج الأوساط السياسية في الحكومة العثمانية ولذلك أرادت إحراج الجانب البريطاني بإعادة طرح المسألة المصرية على بساط البحث الدولي .
والأمر الثاني هو رغبة السلطان العثماني في مد خط حديدي في المنطقة العثمانية المجاورة لخط الحدود المصرية يعرف بخط "سكة حديد الحجاز"يمتد من معان إلى العقبة الواقعة على خط الحدود المصرى ومنه تمتد خطوط فرعية إلى السويس وبورسعيد وكانت السلطات البريطانية ترى أن السماح ببناء خط حديدي معناه أن الحكومة العثمانية تعمل على استغلال كل الظروف المهيأة لإثارة الرأي العام الداخل والخارجي ضد بريطانيا ويتمثل ذلك في:
على الصعيد الداخلي كانت الجبهة المصرية مهيأة لتلك الخطوة وذلك بنمو الحزب الوطني وميول زعيمه مصطفى كامل الموالية للسلطان والجامعة الإسلامية. (93)
أما على الصعيد الخارجي كانت الظروف الدولية مهيأة لإثارة المسالة المصرية خاصة بعد ظهور ألمانيا كقوة استعمارية منافسة للتحالف الانجليزي الفرنسي و تدخلها بشكل واضح فى مسألة الحدود الشرقية لمصر من خلال رغبتها فى إقامة خط سكة حديد يربط الولايات العثمانية ببعضها إلى جانب رغبتها فى التواجد بالمنطقة لمواجهة التحالف الإنجليزي الفرنسى . (94)
لذلك قامت قوة عثمانية قدرت ما بين 200 -300 جندي في 21 يناير 1906 م بالتقدم من العقبة إلى طابا واحتلال (نقب العقبة – القطار) ومنع قوة مصرية بقيادة سعد بك رفعت التي وصلت إلى طابا على سفينة خفر السواحل المصرية "نور البحر" من النزول إلى البر ورفض الأتراك الانسحاب من المناطق التي سيطروا عليها مما دفع بريطانيا إلى توجيه سفينة حربية "ديانا" للخليج لاحتواء الوجود التركي في المراكز التي احتلوها .(95)
وفى الوقت نفسه صممت مصر وبريطانيا على تعليم خط الحدود بين مصر والأراضي الخاضعة للدولة العثمانية الواقعة شرقها وعدم الاكتفاء بما جرى عام 1892 م من تعيين خط الحدود .

وبنـاءً عليـه أرسـل الخـديوي بنـاءً علـى نصـيحة اللـورد كرومـر برقيـة طويلـة إلـى الصـدر الأعظم في 14 ابريل 1906 م يبلغه فيها" أن الوسيلة الوحيدة للوصول إلى اتفاق هي اتخـاذ برقية 8 ابريل 1892 م كأساس للمفاوضـات ،وانه إذا ما كانت هنـاك بعض البقـاع مشكوك في وضعها فيمكن أن يمسح المهندسون خط الحدود بين رفـح والعقبـة ،وبـدلاً من أن يسير الخط عند قلعة العقبة يمكن أن يسير إلى نقطـة علـى سـاحل الخليج تبعد مـا لايقل عن ثلاثـة أميال غرب القلعة" [96]

ولم تستجب الحكومة العثمانيـة لمقترحـات الخديوي ،كمـا قدمت تهديداً لخديوي مصـر بأنـه يجب إطاعة أوامر الحكومة العثمانية بحكم تبعيته لها [97].

وفى الوقت نفسه قامت الحكومة العثمانية بإزالة الأعمدة الرخامية المقامة في منطقـة رفـح " بشأن إزالة عمودي الحدود من مكانهما سترتهما بالخيام مدة ثلاثة أيام ونشرتهما فـي خلالهـا خفية عن الناس ومنعت كل أحد من الدنو إلى ذلك المكان أو المرور في تلك المدة لئلا يعلـم ما تفعل ". [98]

إلى جانب تزويد الحامية التركية في رفح بقوة قدرت 800 جندى ومـا يلزم لهم من العدد والإمـدادات ، " ورد خبـر أن طـابوراً (أورطـة) مـن العسـاكر العثمانيـة جـاءت إلـى رفـح وانضـمت إلـى العسـاكر التركيـة كمـا أن الحكومـة العثمانيـة جعلـت خـان يـونس المركـز العمومي لمن يحضر من جنودها إلى الحدود ". [99]

وكان لابد من القيام بعمل حاسم ضد الأتراك ،ولـذا اتخذت انجلترا كافـة الاحتياطـات مـن خلال تأمين الموقف المحلى والدولي على حد سواء. [100]

كمـا عملت علـى تعزيـز قواتهـا فـي القـاهرة ، "وأصـدرت أوامرهـا إلـى البارجـة الانكليزيـة منيرفـا الراسـية فـي ميـاه بورسـعيد أول أمـس صـباحاً بـأن تتأهـب للسـفر فصـدعت بـالأمر وأبحرت الظهر تمخر عباب البحر المتوسط قاصدة العريش لترسو في مكان على شـواطئها منـاوح للجنـود العثمانيـة المعسـكرة هنـاك فحاكـت بـذلك البـاخرة ديانـا التـي أوقفـت فـي جهـة العقبة ". [101]

كما قامت بتقديم احتجاج شديد اللهجة للسلطات التركية ،وبعد إتمام كافـة الترتيبـات السـابقة الـذكر تقدم السـير أوكـونر(O'Connor) فـي 3 مـايو 1906 م إلـى وزيـر خارجيـة الدولـة العثمانية بمذكرة طويلة ذكره فيها بفرمـان توليـة الخديوي عبـاس وبرقيـة 8 أبريـل 1892 م أنهاها بإنذار جـاء فيـه " وعلـى الحكومـة العثمانيـة أن تعلم أن الحكومـة البريطانيـة لـن تظـل سـاكتة علـى انتهـاك حقوق سمو الخـديوي والعـدوان علـى أراضـيه .... فقد صـدرت لـي التعليمات لإبلاغكم" أنه على الحكومة العثمانية أن توافق على تعيين خط الحدود بين رفـح إلـى رأس خلـيج العقبـة علـى أسـاس برقيـة 8 أبريـل وإن أي تـأخير سـوف ينـتج عنـه زيـادة صعوبة الموقف وأضيف إلـى ذلك أنـه إذا لـم يتحقق هذا خـلال عشـرة أيـام فستكون النتـائج

وخيمة للغاية وكانت بريطانيا في ذلك الأمر قد" أصدرت تعليماتها إلى اللورد تشارلس برسطور أميرال أسطول البحر المتوسط في عمل كل مايراه واجباً لحماية المصالح الانكليزية وإكراه الباب العالي على قبول مطالب بريطانيا العظمى متجنباً سفك الدماء ". (102)

وكان أول رد فعل للإنذار البريطاني أن أرسل السلطان "نجيب باشا "كمبعوث خاص له يوم5مايو 1906 م إلى السفير البريطاني في استانبول يؤكد له احترام برقية 8 أبريل ، كما عاد في مساء اليوم نفسه بمشروع معاهدة لحل الأزمة يتمثل في أن تعترف بريطانيا بسيادة السلطان على مصر ، وأن يعترف السلطان بالمعاهدات والفرمانات الخاصة بمصر ، ورفضت الحكومة البريطانية المقترحات العثمانية ، وقامت بعملية ضغط مستمر عليها حتى وصلت في 14 مايو 1906 م مذكرة تركية من الباب العالي رداً على الإنذار البريطاني بإجابة كل المطالب التي قدمت بهذا الشأن. (103)
كما وافق الباب العالي في مذكرته على ما جاء في برقية جواد باشا في 8 أبريل 1892 م للخديوي ،وأنه تقرر الجلاء عن طابا ،كما وافق على أن خط الحدود سيمتد من رفح إلى رأس خليج العقبة على بعد ثلاثة أميال غرب قلعة العقبة .وما لبثت القوات التركية أن جلت عن كل المراكز التي ظلت تحتلها منذ بداية الأزمة ، كما أعيدت أعمدة الحدود الرخامية التي تم إزالتها .
وبناءً عليه أصدر الخديوي عباس حلمي الثاني "إرادة سنية" بتشكيل لجنة لتعليم الحدود وتخويلها السلطة المطلقة على إجراء بعض تغييرات حقيقية في الخط المستقيم لكي يتيسر لكل من الدولة العلية ومصر إدارة نقاط الحدود بسهولة والذي انتهى بعد خمسة شهور من المفاوضات تعليم خط حدود مصر الشرقي في أول أكتوبر 1906 م ووضع علامات حجرية على كل النقاط والتي كانت بمثابة على شكل هرم ناقص قاعدته
1 ×1 م وبينت أول علامة في رأس طابا يوم السبت الموافق 31 ديسمبر 1906 م ،وأعطيت آخر علامة في تل الخربة على ساحل البحر المتوسط برفح في 9 فبراير 1907 م. (104)

وتلاحظ مما سبق أن أزمتي الحدود 1892 ،1906 م على حدود مصر الشرقية رصد للوجود التاريخي المصرى في بعض المناطق المتنازع عليها مثل رأس النقب إلى جانب العامل الجغرافي لما يمثله تخطيط الحدود من صراع على مصادر المياه إلى جانب الاعتبارات الديموجرافية والتي اتصلت أساساً بتوزيع القبائل على طول خط الحدود الذي تم الاتفاق عليه سياسياً حيث تقع قبائل مصرية شرق الخط بينما تقع قبائل كانت تحت الإدارة التركية مما يتطلب مناقشات طويلة لتسوية تلك القضية خاصة وأن تركيا في ادعاءاتها تحديد الحدود تبعية قبائل تلك المناطق للإدارة التركية والتي بينا إقحام العنصر

البشرى في تلك التطورات التي طرأت على المنطقة في صياغة الحدود المصرية الشرقية في صورة صراعات ونزاعات بين القبائل وبعضها البعض مما أدى إلى إحداث الأزمات التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة قيد الدراسة .

ب – حدود مصر الغربية :

1- الاتفاقيات الدولية لتخطيط حدود مصر الدولية حتى عام 1925 م :

ارتبطت البدايات الأولى لتحديد خط الحدود بين مصر وليبيا منذ صدور فرمان 13 فبراير 1841 م الخاص بمنح محمد على حكم مصر في إطار حدودها القديمة .

كما ترتب على الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882 م أن سعت كل من تركيا وإيطاليا التفاوض مع بريطانيا بغرض تحديد الحدود بين مصر وليبيا بما يحقق مصالح الدولتين بشأن وجودهما أو نفوذهما في ليبيا .... أي على نحو يقتضى دفع الحدود الغربية لمصر مشرقاً لحساب ليبيا .

وبموجب ذلك جرت مفاوضات بين تركيا وبريطانيا عامى 1904 ،1907 م بهذا الخصوص لم تنتهي إلى اتفاق على تعيين الحدود نظرا لتعارض وجهات النظر بين الطرفين بشأن نقطة البداية لتخطيط الحدود (105)

وقد رأت تركيا أن يبدأ خط تحديد الحدود من منطقة رأس علم بينما أصرت بريطانيا أن يبدأ من جبل السلوم بما يضمن دخول واحتي سيوه وجغبوب في الأراضي المصرية. (106)

ولهذا الأمر طلبت بريطانيا من تركيا عام 1905 م بسحب المخافر الأمامية التي كانت قد أقامتها شرق السلوم 1907 م . (107)

وفى 18 يوليو 1907 م علقت إيطاليا على أهمية موافقة بريطانيا بشأن تحديد الحدود بين مصر وليبيا وهو ما رفضته بريطانيا حيث أوضحت أن بريطانيا تواجه مشاكل وصعوبات لا تقل عما واجهته عام 1906 م على حدود مصر الشرقية رغم أن بريطانيا كان لها ميل في محاولتها تحقيق المطالب والأماني الإيطالية ، لكنها تتوخى الحذر من أي تصرف تجاه الدولة العثمانية وهو ما وضحته الرسالة الشفوية التي أبلغها وزير الخارجية البريطاني في 25 أغسطس 1907 م إلى وزير خارجية إيطاليا بهذا الشأن. (108)

وفى 27 أغسطس 1907 م عادت إيطاليا تلح من جديد على بريطانيا ،وتعلق أهمية على واحة جغبوب لذا دفعت بالقوات الايطالية محاصرة المنطقة الساحلية الممتدة فيما بين خطى عرض 54 ،27 شرقاً وفى 27 ديسمبر 1907 م وأرسلت وزارة الخارجية الإيطالية مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية تعترض فيها على المذكرة البريطانية التي أرسلتها إلى الباب العالي بخصوص خط الحدود التي ذكرتها والذي يقضى" بأن يبدأ خط الحدود من

رأس المالحة بما يعنى دخول السلوم وبوديا شمالاً وجغبوب وبئر أبو سلامة في الجنوب ضمن الأراضي المصرية إلى أن يبدأ من نقطة " بيكون بوانيت"على ساحل البحر المتوسط أي تخرج برديان من نقاط الحدود المصرية مع بقاء جغبوب ضمن الأراضي المصرية ". (109)

كما أصدرت الحكومة البريطانية تصريحاً بأن الكفرة ضمن الأراضي التركية ، وان الحكومة المصرية لم يسبق لها الإدعاء بملكيتها. (110)

وفى تطور آخر أثار احتلال إيطاليا ليبيا 1911 م الحكومة البريطانية خشية أن تستولي إيطاليا على بعض الأراضي المصرية بحكم الأمر الواقع ،وكان عليها أن تتصدى لهذا الاتجاه ،فقد وصل إلى علم الحكومة البريطانية أن أحد العسكريين الإيطاليين شوهد في السلوم في 10 أكتوبر 1911 م يحاول الحصول على معلومات ولذا قدمت الحكومة البريطانية احتجاجاً إلى الحكومة الإيطالية مفاده أن حدود مصر الغربية لم ولن تخضع إلى تعديل. (111)

كما نشرت الصحف الإيطالية في أكتوبر 1911 م خبراً مفاده أن القوات الإيطالية قامت باحتلال السلوم ،لذا قامت قوة من حرس السواحل المصرية مكونة من 40 مقاتلاً من الهجانة بقيادة ضابط بريطاني لإنشاء معسكر في واحة سيوه ،كما أرسلت القائد هنتر باشا (Hunter bacha) للتفتيش على حدود مصر الغربية ،حيث أقام نقطة مراقبة على هضبة السلوم ،وأنشأ معسكراً على بعد 2ميل غربي نقطة المراقبة. (112)

ومن جانب آخر قامت بريطانيا بإصدار خرائط عام 1914 م والتي يظهر عليها حوض الكفرة داخل الحدود المصرية.(113)

وبذلك باتت المفاوضات المعنية بتحديد الحدود المصرية الليبية تحكمها مجموعة عوامل منها:

- أن بريطانيا فرضت على مصر الحماية البريطانية في نوفمبر 1914 م وكانت تحرص على اعتراف الدول الكبرى بهذه الحماية .
- أن القوة الايطالية أخذت تتزايد وظهرت أطماعها التوسعية في آسيا الصغرى وأفريقيا وبصفة خاصة في الحبشة والصومال .

وأمام تلك التطورات للأحداث المتلاحقة في تلك الفترة واشتعال لهيب الحرب العالمية الأولى في 28 يونيو 1914 م ،ووقوف إيطاليا موقف الحياد في بداية الأمر الذي سيترتب عليه تغيير في إستراتيجية الحرب ونتائجها ،فقد دفع ذلك الحلفاء بإقناع إيطاليا بالانحياز لهم بتوقيعهم على معاهدة سرية في لندن بتاريخ 26 أبريل 1915 م وعدت فيها بنصيب في أملاك الدولة العثمانية وخاصة في ليبيا ،وبناءً على تلك الوعود أعلنت إيطاليا دخولها الحرب إلى جانب الحلفاء ومن جانب آخر رأت بريطانيا أن تتفاوض مع إيطاليا وتعمل

علـى اتخـاذ موقـف يراعـى مصـالح إيطاليـا فـي ليبيـا واقترحـت مشـروع لتحديـد الحـدود المصرية الليبية بمقتضاه تخرج واحة جغبوب وبئر أبو سلامة من أراضـى مصـر شـريطة أن يدخل ضمن الأراضي المصرية مساحة من الأرض تقع إلـى الشمال الغربـي من السلوم .[114]

وبانتهاء الحرب لم تحصل إيطاليا خلال التسويات النهائية في مؤتمر السلام بباريس 1919 م على كل ما وعدت به ،كما لم تستطع تسوية موضوع حدود طرابلس الغرب مع مصر في المؤتمر ونظراً لتخوف بريطانيا من التوسع الإيطـالي فـي الحبشـة والصـومال اللتين تشكل السيطرة البريطانيـة عليهمـا عـاملا هامـا وأساسياً في الحفاظ علـى المصـالح البريطانيـة فـي شرق أفريقيا إلى الهند مروراً بالسودان ومصر والسعودية والخليج العربـي ،رأت بريطانيا أن تتفاوض مع إيطاليا بحيث تتنـازل لهـا عـن جغبـوب ذات الأهميـة الحيويـة والإستراتيجية لإيطاليا وتمخض الأمر بعد مفاوضـات طويلـة عن مشروع اقتـراح قدمتـه إيطاليـا فـي عـام 1920 واعتبرته إيطاليا بمثابة شبه تسوية نهائية بمقتضاه يبدأ خط الحدود من مصـر وليبيـا من نقطة تقع إلى الشمال الغربـي من السلوم تعرف بنقطـة "بيكو بوانيت" وتـدخل جغبـوب ضمن الأراضي الليبية.[115]

واعتبرتـه اقتراحـاً بـديلاً للمقترحـات البريطانيـة قبلتـه بريطـانيا بعد إدخـال بعض التعديلات عليه عرف باتفاق ملنر شالويا (Milner-Scialoya) وأصرت إيطاليا عليه علـى أنـه خط حدود نهائي بين طرابلس الغرب ومصر وحق من حقوقها القانونية وهو ما عبـر عنـه وزيـر الخارجية البريطانية آنذاك تشمبرلين

(Chamberlain) إلى مجلس الوزراء البريطاني بخصوص محادثاتـه مـع موسـولينى أثنـاء اجتماعـات عصـبة الأمـم فـي 7 ديسـمبر 1924 م لقولـه " أن موسـولينى أكـد لـه إذا فشـلت إيطاليا في الحصول على موافقة الحكومـة المصـرية علـى اتفاقيـة ملنـر شـالويا فإنهـا ستحتل جغبوب بالقوة ". [116]

وظلـت عمليـة المفاوضـات جاريـة بـين كافـة الأطـراف بـين رفـض وقبـول انتهـت بتوقيـع الاتفاقية في 6 ديسمبر 1925م والتي تنص على أن يبدأ خط الحدود مـن نقطـة علـى شـاطئ البحر المتوسط إلى الشمال الغربي من السلوم على بعد عشرة كم مـن بيكو بوانيت ثم يتجه جنوباً ماراً بسيدي عمر وبير الشقة وواحة حلفا بحيث لا يمر بعد تقاطعه بمسرب جـالو بأيـة نقطة تقل عن عشرة كيلو متر من مضيق المناسيب ووليمسـى وكذلك تحديد جنسـية السكان في منطقتي السلوم وواحة الجغبوب. [117]

وتم إعداد تقرير لأعمال اللجنة المكلفة بهذا الأمر حيث تم عرضـه علـى البرلمـان المصـرى والتصديق عليه في يونيو 1932 م .

ويتضح مما سبق أنه بالرغم من أن ترسيم الحدود بين مصر وليبيا كان من أهم الصراعات بين القوى الاستعمارية في المنطقة إلا أنه اعتمد على الجانب البشرى من حيث السكان القاطنين تلك الجهات وجنسية كل منهم وهو ما دفع تلك القوى إلى إثارة القلاقل فيما بين تلك القبائل من أجل إيجاد فرصة للتدخل في رسم تلك الحدود وهو ما تم إلقاء الضوء عليه من خلال توزيع القبائل للمنطقة قيد الدراسة ، كما كان للعامل الاقتصادي والمتمثل في وجود ثروات طبيعية تمتد عبر الحدود المشتركة بين الدولتين سبباً في تحديد الحدود الدولية على نحو يضمن الاستغلال العادل والمتكافئ لهذه الثروات وهو ما كانت القبائل تتنازع عليه بصفة مستمرة مما كان ذاته سبباً لقيام العديد من منازعات الحدود الدولية .

2- تخطيط الحدود المصرية الليبية من 1925 حتى الحرب العالمية الثانية :

لم تكتفي إيطاليا بما حصلت عليه في رسم الحدود المصرية بمقتضى اتفاق 1925 من حيث تنازل مصر عن واحة جغبوب وإدخالها ضمن الأراضي الليبية بل اتجهت إلى الاستيلاء على جبل اركندة والعوينات عام 1934 م. (118)

مما تسبب من نزاع بين إيطاليا من ناحية وبريطانيا ومصر من ناحية ثانية والذي ترتب عليه تسوية النزاع بين الأطراف المعنية من خلال اتفاق 25 يوليو 1934 والذي تقرر بموجبه "أن يسير خط الحدود بين مصر وليبيا موافقاً لخط طول 25 درجة شرقاً (عدا منطقة جغبوب) حيث يلتقي بخط عرض 20 درجة شمالاً ثم يسير محاذيا لامتداد ذلك الخط حتى خط طول 24 درجة شرقاً ثم يستأنف مسيره صوب الجنوب مع خط طول 24 شرقاً حتى يلتقي بنهاية حدود منطقة النفوذ الفرنسية التي حددتها اتفاقية 21 مارس 1899 م أي عند خط عرض 30 ، 19 درجة شمالاً. (119)

وبذلك أصبح بناء على تلك التسوية جبل اركندة يقع بأكمله في نطاق الحدود الليبية بينما تقاسمت كل من ليبيا والسودان ومصر منطقة جبل العوينات. (120)

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية أخذ الحلفاء في تقرير مصير المستعمرات الإيطالية بما فيها مستعمرة ليبيا ولذلك وجدت مصر في مؤتمر الصلح فرصة مناسبة للمطالبة بإدخال تعديلات على مسار خط الحدود بينها وبين ليبيا بما يضمن استرجاع الأراضي التي تم استقطاعها عن حدود مصر بموجب اتفاق 1925 م وذلك وفقاً لتقبل المجتمع الدولي لفكرة إدخال بعض التعديلات على الحدود الدولية القائمة بصفة عامة وحدود المستعمرات الإيطالية بصفة خاصة وهو ما طالبت به فرنسا في مؤتمر الصلح بإعادة النظر في اتفاقيتي 1919 م ،1935 م المعنيتين بتحديد مناطق النفوذ بينها وبين ايطاليا في إفريقيا لما شهدته تلك الاتفاقيات من توسع حدود ليبيا الإيطالية على حساب أراضى المستعمرات الفرنسية. (121)

وأمام تلك العوامل الإيجابية التي هيأت لمصر الفرصة لعرض مطالبها بخصوص الحدود مع ليبيا في الوقت لم يكن ثمة تأثير يذكر في مواجهة تلك المطالب من جانب ليبيا بشان قضية الحدود المصرية الليبية ويؤكد ذلك تصريح السيد محمد إدريس السنوسي في 15 يوليو 1946 الذي وضح فيه تمسكه بواحة ليبيا في إشارة إلى ليبيا الموحدة "من الحدود المصرية إلى الحدود التونسية " دون ما تحديد دقيق لخط الحدود بين مصر وليبيا. (122)

ونتيجة لذلك فإن مصر طالبت على لسان رئيس وفدها في مؤتمر الصلح في 21 أغسطس 1946 باستعادة جغبوب وزحزحة خط الحدود في الجزء الشمالي منه إلى الغرب من برديا .

كما حرصت في مطالبها التي قدمتها لمؤتمر الصلح في 11 نوفمبر 1947 على ضرورة استقلال ليبيا مع التركيز في تلك المطالب باستعادة أركندة والعوينات وآبار سارة التي كانت ايطاليا قد احتلتها في غمار حركتها التوسعية دون ما سند قانوني في ذلك. (123)

وعندما عرضت القضية الليبية في الأمم المتحدة بشأن تحديد مصيرها أسقطت لجنة التحقيق الرباعية المطالب المصرية بتعديل الحدود وقد دفع هذا الأمر الحكومة المصرية ممثلة في ممثلها في الأمم المتحدة (كامل عبد الرحيم بك) بإعادة المطالبة بخصوص استعادة الجغبوب ،كما طالب مندوب مصر في الأمم المتحدة الدكتور محمود فوزي في 18 أكتوبر 1949 بإصرار مصر على تعديل الحدود بينها وبين ليبيا.

وفى 8 فبراير 1950 عرضت مصر في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة مسألة تعديل الحدود بينها وبين ليبيا واستندت في ذلك على ما تضمنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 21 نوفمبر 1949 بشأن تقرير مصير أرتريا مراعاة حقوق ومطالب أثيوبيا القائمة على أسس جغرافية وتاريخية واقتصادية بما فيها حقها الشرعي في أن يكون لها منفذ على البحر وهو ما ينطوي على دلالة بالنسبة لإمكانية المطالبة من جانب مصر بإدخال تعديلات على حدودها مع ليبيا.

ورغم هذا واجهت مصر نفس الظروف والعوامل المتعلقة بالبيئة الدولية التي هيأت لها فرصة التقدم بمطالبها ،فهي أيضاً التي حالت -إلى حد كبير وأساسي – دون تحقيق هذه المطالب .

أي أن العامل الأساسي وراء إخفاق مصر في استعادة المناطق المتنازع عليها يكمن في تنافس الدول الاستعمارية الكبرى وتعارض مصالحها بخصوص مناطق النفوذ في القارة الأفريقية بما في ذلك ليبيا بحدودها من جهات الشرق والغرب والجنوب إلى جانب تغير ميزان القوى في الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء وما صاحب ذلك من تطورات في البيئة الدولية. (124)

خامساً : أوجه الشبه والاختلاف بين الظروف التي ساهمت في رسم حدود مصر الشرقية والغربية :

من خلال ما تقدم يمكن أن نقف وقفة لرصد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف في تلك الصراعات المحلية ,. ومدى تأثيرها في تخطيط الحدود مع إبراز العوامل الخارجية التي دفعت بالتوجه نحو تحديد تلك الحدود , وعقد الاتفاقيات بشأنها :

1- فمن ناحية الموقع تمثل المنطقتان محل الدراسة تشابهاً في وقوع كل منها في أقصى حدود مصر سواء من الجهة الشرقية أو الغربية وإن اختلفت معها دول الجوار فبينما نجد بلاد الشام (فلسطين الحالية) تشترك مع شبه جزيرة سيناء على طول خط الحدود , نجد الأردن تشارك في الجهة المقابلة من سيناء إلى جانب شبه الجزيرة العربية بينما نجد صحراء مصر الغربية تشترك مع ليبيا في جوار على طول خط تلك الحدود إلى جانب تميز المنطقتين بالطابع الصحراوي .

2- تتشابه المنطقتان في هجرة القبائل العربية إليها واستقرارها بها كما حدث بخصوص قبيلة الحويطات التي استقرت في سيناء على أثر ضغط الحركة الوهابية عليها وقبيلة أولاد على في الصحراء الغربية نتيجة حروبها مع قبيلة الحرابى , كما تتشابه المنطقتان في استقرار بعض القبائل البدوية بها منذ زمن بعيد كقبيلة السواركة في سيناء ,وقبيلة الجمعيات في الحدود الغربية .

3- هناك اختلاف في المنطقتين من حيث توزيع القبائل البدوية , فبينما نجده في الحدود الشرقية متنوعاً طبقاً للطبيعة الجغرافية كما بينا في الأقسام الشمالية والوسطى والجنوبية , نجده في الحدود الغربية يكاد يقتصر على قبيلة واحدة على طول خط الحدود وإن شاركتها بعض القبائل الأخرى كالجمعيات والهنادي .

4- تتشابه المنطقتان في دوافع الصراع القبلي سواء كان ذلك من جهة السلوك القبلي العام أو عملية الثأر التي وضحناها في ثنايا البحث , فكثراً ما دب الخلاف على عمليات الرعي , وأن اختلفت الحدود الشرقية فكانت عملية النزاع غالبا نتيجة السطو على القوافل التجارية المارة بين مصر وبلاد الشام , أو على الحجاج أثناء مرور المحمل في موسم الحج , كما شهدت المنطقتان عمليات سطو مسلح مثلما حدث بين قبيلتي البرصة في الحدود الغربية وقبيلة الترابين في الحدود الشرقية .

5- تشابهت المنطقتان قيد الدراسة في التمسك بالعادات التي كانت سائدة فقد شهدت المنطق نوعاً من القلق والاضطراب نتيجة دافع الثأر , مما أدى إلى هجرة العديد من القبائل أماكنها واستقرارها في أماكن أخرى بمصر , مما انعكس على طبيعة تلك المناطق الاجتماعية والسياسية على حد سواء .

6- تشابهت المناطق الحدودية لمصر (الشرقية – الغربية) في التوتر الذي ساد طول الحدود لفترة طويلة من الزمن نتيجة الصراع القبلي , مما أدى إلى تدخل الحكومات في معظم الحيان لإعادة الهدوء والاستقرار .

7- أوجدت الصراعات القبلية في المنطقتين توتراً بين الحكومة البريطانية التي كانت تسيطر على مصر منذ عام 1882 والدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية والتي تسعى إلى إقامة المشاريع التي تثبت فيها تواجدها في سيناء في محاولة لعرقلة النفوذ البريطاني , فنجدها قد شرعت في مد خط سكة حديد يصل من مدينة بئر السبع في حدود بلاد الشام (فلسطين الحالية) إلى القسيمة داخل حدود مصر الشرقية , وذلك لربط الولايات العثمانية بعضها ببعض , وهذا يمثل قلقاً للجانب البريطاني , كما قامت بمد خط مياه من منطقة الشلالة (ببئر السبع) حتى منطقة المغارة في وسط سيناء . وقد ساهمت الظروف الدولية التي كانت سائدة في المنطقة في تلك الفترة على زيادة التوتر فاستغلت تلك القوى الصراعات المحلية القائمة كأساس وبذلك فرضت نفسها على الساحة للأخذ بمبدأ تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية , وإعادة تخطيط حدود تلك المناطق . ففي الوقت الذي نجد فيه بريطانيا تقوم بدور المفاوض في رسم الحدود في المنطقتين نجد هناك قوى أجنبية كإيطاليا من جانب وألمانيا من جانب آخر تحاول كل منهما أن تنفذا إلى تلك المنطقة من خلال تلك الصراعات , فإيطاليا كانت لها أطماع واضحة المعالم في ليبيا وجزء من الأراضي المصرية (واحة جغبوب) , أما ألمانيا فكانت تسعى لكسب تأييد قبائل وعشائر بلاد الشام إلى جانب كسب تأييد الحكومة العثمانية لضمان عدم عرقلة هذه القبائل لإعداد الحملة التركية على مصر , ففي رسالة وضحها السفير الألماني فننجهام Wangengeim أشار بضرورة " تقرب ألمانيا من زعماء الشرق العربي وكبار رجال العشائر في بلاد الشام عن طريق تقديم الهدايا والرشاوى , وذلك لمنع هؤلاء الزعماء من عرقلة إعداد الحملة التركية على مصر كما حصل فننجهام على موافقة حكومته على استقبال زعماء تلك القبائل , وإهدائهم باسم الإمبراطور مبالغ من المال متساوية مقابل تعهدهم بتأييد ألمانيا وتركيا في مناهضة الإنجليز[125] ،وهو ما يؤكد مدى صدق نظرية اللورد كرومر عندما اعتبر أن غارات البدو إنما هي بتحريض من السلطات التركية في بنغازي ,

وأنها ليست مشكلة صراع بين البدو الأتراك والبدو المصريين على أغنام وماشية أو آبار مياه, وهو ما دفعها إلى استغلاله بالضغط على الباب العالي في كلا المنطقتين لتخطيط الحدود. [126]

8- تشابهت المنطقتان في الأسلوب الذي اعتمدت عليه كافة أطراف المنطقة لمحاولة الحصول على معلومات من الطرف الآخر , وبيان ردود فعله من خلال الاعتماد على وسائل الإعلام , فنجد على حدود مصر الشرقية الحكومة التركية توعز لممثلها (مختار باشا) بنشر خبر في جريدة " الأهرام " المصرية مفاده أن الأتراك سوف يرسلون قوة إلى نخل لحماية مداخل العقبة , بينما في حدود مصر الغربية نجد الصحف الإيطالية تنشر في أكتوبر 1911 م خبر مفاده أن القوات الإيطالية قامت باحتلال السلوم كما اعتمدت إيطاليا على استقاء المعلومات من خلال بث رجالها للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الطرف الآخر .

9- بينت الدراسة من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعتها كافة الأطراف المعنية في الصراع في المنطقة كان هدفها إرضاء دولة ما على حساب الغير كما حدث مع إيطاليا , والدولة العثمانية التي حاولت بسط سلطانها ونفوذها في شبه جزيرة سيناء من خلال محاولاتها المتكررة في وجود نقاط مراقبة إلى جانب تحالفها مع ألمانيا .

10- اختلفت المنطقتان في أسلوب التفاوض الذي اتبع , ففي الوقت الذي نجد فيه الحكومة المصرية إلى جانب بريطانيا اتخذت موقفاً متشدداً تجاه الدولة العثمانية في رسم الحدود على طول الحدود الشرقية وعدم التنازل عن أي جزء من الأرض مهما كانت مساحته – كما ظهر ذلك في تمركز قوات الهجانة المصرية في طابا وغيرها من المناطق , وإجبارها على توقيع على اتفاقية الحدود في أكتوبر 1906 م , نجد في الحدود الغربية قد اختلفت تماماً فقد خضعت مصر للتهديد المستمر من الجانب البريطاني والإيطالي والذي كان له أثره المهم في التوقيع على اتفاقية رسم الحدود في 6 ديسمبر 1925 م .

الخاتمة

أبرزت الدراسة عدة حقائق منها ما يلي :

1- أثرت الصراعات القبلية على هجرة القبائل من المناطق الحدودية بسبب عوامل الضغط التي تعرضت لها تلك القبائل من قبائل أخرى ، كهجرة قبيلة الحويطات التي استقرت على الحدود الشرقية لمصر وقبيلة أولاد علي في حدود مصر الغربية .

2- أبـرزت الدراسـة أن الصـراعات القبليـة لحـدود مصـر (الشـرقية –الغربيـة) قـد استغلتها القـوى الأوربيـة لمصـلحتها لتخطـيط الحـدود فـي محاولـة لفـرض سياسـة الأمر الواقع على الحكومـة المصـرية وهو مـا أبرزتـه الدراسـة فـي الاتفاقيـات التـي وقعتها الحكومة المصرية بهذا الشأن .

3- بينـت الدراسـة أهميـة الموقـع الجغرافـي لمصـر مـن خـلال التطلعـات الاسـتعمارية للسيطرة علـى هذا الموقـع مستغلين تلك الصـراعات المحليـة كهدف لتحقيـق أطماعهـا الاستعمارية والسيطرة على هذا الموقع الحيوي الهام ، وأبرزت الدراسة مدى رد الفعل البريطاني وتأثره من تلك الصراعات باعتبارها مصدراً مؤثراً على الحدود المصـرية ، الأمر الذي يترتب عليه ردود فعل قوية من جانب دول أوربية أخرى (ألمانيـا) للاتجـاه نحو المنطقة ، ممـا دفـع إلـى الضـغط علـى الجانـب العثمـاني لتخطـيط الحـدود المصـرية الشرقية والغربية على حد سواء .

4- أظهرت الدراسة مدى استغلال القوى الدولية للصراعات القبليـة في تحقيـق أهدافها الاسـتعمارية ، فنجـد مـدى التفـاهم القـائم بـين بريطانيـا وإيطاليـا مـن جهـة وألمانيـا والدولـة العثمانيـة من جهـة أخرى وهـو مـا انعكس علـى الخريطـة السياسـة لمصـر وتوقيع اتفاقيات الحدود المصرية الشرقية والغربية .

5- رصـدت الدراسـة أثـر التـزامن بـين الغـارات البدويـة المستمرة علـى حـدود مصـر الشرقية والغربية وأطماع الدول الأوربية مما دفعها للأخذ بمبدأ ترسيم الحدود .

6- أدت الصراعات بين القبائل البدوية في المناطق الحدودية ومحاولات تدخل أطراف أخرى في تلك الصـراعات إلـى تطـور السـلاح المصـرى الحدودي ، حيـث تـم فـي أكتوبر عام 1916 إنشاء سلاح الهجانة المصرى ودوريات السيارات الخفيفة ، كما أنشـأت إدارة أقسـام الحـدود عـام 1917 والتـي سـاهمت فـي اسـتقرار كافـة منـاطق الحدود في مصر من خلال عمليات الاستطلاع المستمرة على مدى 24 سـاعة ومـا زالـت إلـى يومنـا هذا تمثـل عنصـراً مهمـاً مـن عناصـر قواتنـا المسلحة وتسـاهم فـي تأمين الحدود المصرية .

- وفى ضوء ما انتهت إليه الدراسة من تخطيط لحدود مصر الشرقية والغربية يرى الباحث في ضوء المتغيرات الحالية للمنطقة العربية :

- ضرورة توحيد القوى الداخلية في المواجهة لصد الأطماع الاستعمارية والصـهيونية والتي تؤثر بشكل واضح على الخريطة السياسية للمنطقة العربية .
- العمل على التوعية الإعلامية والتوجيه المعنوي للمواطن بمعرفة قضـاياه المصـيرية والتـي تشـكل عـاملاً رئيسـياً فـي اسـتقرار الجبهـة الداخليـة ومواجهتهـا للأخطـار الخارجية وترسخ الانتماء للوطن .

- العمل على وضع تصور شامل لعمل عربي مشترك لمواجهة الأخطار التي تتعرض لها المنطقة العربية من خلال استغلال الاستعمار الأحداث الداخلية (الفتن والمنازعات) كعامل أساسي لتحقيق أهدافه الاستعمارية .
- السعي نحو توسيع قاعدة المعلومات والبيانات لما يتعرض له المجتمع من مخاطر والعمل على تقوية الروابط بين المواطنين لإبعاد شبح التغلغل الأجنبي .

الهوامش

1) ملحوظة: الحد فى اللغة نهاية الشيء و فى القانون الدولى الخط الفاصل بين أرض دولة و أخرى.
فوست : جغرافية الحدود : القواعد والسياسات التي تراعي في تعيينها (تعريب) محمد سيف نصر- مكتبة النهضة المصرية القاهرة –ط1 عام 1972 م ص 23 .
2) محمد فاتح عقيل : مشكلات الحدود السياسية – دراسة موضوعية تطبيقية في الجغرافيا السياسية –الإسكندرية 1967 م ص 110 .
3) جمال حمدان : أفريقيا الجديدة – دار النهضة العربية – القاهرة 1960 م ص 6 وما بعدها , 61 وما بعدها , 178 وما بعدها .
4) ملحوظة : يلقب السواركة بأولاد الظروة (المرأة التي خالط الشيب سواد شعرها), فقد قيل أن رجلين من ذرية عكاشة الصحابي (نصير – منصور) هاجرا من بلادهما ونزلا ضيفين على رجل من عرب بلي , فرأى عنده بنتاً ظروة فتزوجها منصور , أما نصير فكان متزوجاً من عرب قبيلته ثم جاء الأخوان إلى العريش .
راجع : عطية سالم : قبائل سيناء – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – الإنسان والمجتمع والثقافة في شمال سيناء – مؤتمر العريش من 13-16 أكتوبر 1990 – القاهرة 1991 م ص 569 .

و كذلك : توزيع القبائل فى سيناء شكل رقم (1).

5) الأخوة : هو دخول قبيلة ضعفت بسبب الموت أو الحرب أو الهجرة وعجزت عن حماية نفسها من القبائل الأخرى , تدخل في حمى قبيلة أخرى قوية تحميها وتدافع عنها نظير أجر معلوم .
راجع : محي الدين صابر ولويس مليكه : البداوة والبدو , مفاهيم ومناهج مركز تنمية المجتمع , 1966 , ص 11 .

6) محمد سالم أبو سمور : بلدي والأيام , شمال سيناء – أنساب – تاريخ – مكان , 1992 م ص 95 .

7) أرض الجلد هي الأرض التي تصلح للزراعة والرعي ،أما أرض الدمث هي الأرض التي تقع في المنطقة الجبلية المرتفعة وتحدها المناطق الصالحة للزراعة .
راجع : عطية سالم : مرجع سابق , ص 569 .

8) نعوم شقير : تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها , مطبعة المعارف بمصر , 1916 م , ص 115 .

9) دار الوثائق القومية : معية سنيه عربي , تراجم ملخصات دفاتر , دفتر 37 , وثيقة 168 صادرة في 18 صفر 1252 هـ , 4 يونيه 1836 م .

10) نيكوس كازا نتزكيس : رحلة إلى مصر – الوادي إلى سيناء- ترجمة محمد الظاهر , سنية سمارة , القاهرة , 1989 م , ص .ص 89-110 .

11) دار الوثائق القومية : معية سنيه عربي , تراجم ملخصات دفاتر , دفتر 37 وثيقة 135 صادرة في 3 جمادي الآخرة 1324 هـ / 24 يوليو 1906م.

12) نعوم شقير : مرجع سابق , ص 218 .

13) الحلف هو معاهدة دفاعية وهجومية يعقد بين قبيلتين أو أكثر , أما القلد فهو معاهدة سليمة لمنع الحرب أو الغزو وحفظ السلام بين القبائل .
- دراسة ميدانية للباحث بين قبائل سيناء الشمالية والجنوبية .

14) دار الوثائق القومية : معية تركي , دفتر 27 وثيقة 374 صادر الإفادات والأوامر الكريمة في 9 ربيع الثاني 1328 هـ / 19 أبريل 1910م , ص 18 .

15) محافظة شمال سيناء : مركز معلومات محافظة شمال سيناء , ملف رقم 228 يحتوي-وثيقة 18 ص 124

16) أحمد لطفي السيد : قبائل العرب في مصر - القاهرة 1925 م ص 263 .

17) محافظة مطروح : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ملف 256 وثيقة 16 ص 353 .

- ملحوظة : هناك رأيان في سبب تلك التسمية , الأول يقول : إن أولاد على الأبيض سموا بذلك لأنهم كانوا يعيشون في الرمال البيضاء قرب الساحل أما أولاد على الأحمر لأنهم كانوا يعيشون في الرمال الحمراء في عمق الصحراء , والرأي الثاني أن جد أولاد على تزوج من امرأتين إحداهما بيضاء وهي عربية وتدعى " سعدة " وأبناؤها أولاد على الأبيض , والثانية تدعى "

عائشة " وكانت سمراء وأصلها من البربر وأبناؤها أولاد على الأحمر .
راجع : محمد سليمان الطيب : موسوعة القبائل العربية – بحوث ميدانية وتاريخية - دار الفكر العربي - القاهرة , 1993 م , ص. ص 415-427 .

18) تنتشر قبيلة أولاد على في أنحاء كثيرة من محافظات مصر كالبحيرة , والغربية , والدقهلية , والمنوفية , والشرقية , وسيناء , وسيوه , وتعتبر محافظة مطروح مركزها الرئيسي .
راجع : فوزي رضوان العربي : نظام الحيازة في المجتمع البدوي-دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية , 1984 م ص 206 .

19) ترجع هجرة قبائل أولاد على إلى مصر بسبب الحرب التي دارت بينهم وبين قبيلة العبيدات والتي نتج عنها مقتل عبد المولى الأبح , واستنجدت قبيلة العبيدات بحاكم ليبيا محمد بك القره مانلي حاكم طرابلس الذي أرسل بدوره تجريدة انتصر فيها على أولاد على وأجلاهم إلى مصر .
راجع : محمد الطيب الأشهب : برقة العربية بين الأمس واليوم - ثلاثة أجزاء - ج1 , مطبعة الهواري , 1974 م , ص 65 .
وكذلك راجع : صلاح الدين أحمد هزاع : في صحراء مصر الغربية – قبائل لها تاريخ , مطبعة مطروح 2002 م ، ص 20 وما بعدها .

20) دار الوثائق القومية : معية سنية عربي – تراجم ملخصات دفاتر – دفتر 81 ح 5 وثيقة 286 في 14 رمضان 1268هـ / 1 يوليو 1852م، ص 949

21) عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة , دار القلم , بيروت , 1984 م , ص 122 .

22) المرجع السابق : ص 121 .

23) مكي الجميل : البدو والبداوة في البلاد العربية - مركز تنمية المجتمع في العالم العربي - سرس الليان , 1962 م , ص 12 .

24) أ . بونيه : الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الأوسط - ترجمة راشد البراوي , النهضة العربية-القاهرة , 1950 م , ص 374 .

25) مكي الجميل : البدو والقبائل الرحالة , مطبعة الرابطة , بغداد , 1956 م , ص 41 .

26) المرجع السابق , ص 54 .

(27 Frank Henderson Stewart : Bedouin Boundaries in Central Sinai and the Southern . London . 1968) .p .116 .

28) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف المصري في القرن الثامن عشر - القاهرة , 1974 م , ص 167 .
المخاواة : أن تصبح فيه القبيلتان قبيلة واحدة بعد أخذ رأى القبيلة الأخرى لها ويكون ما للقبيلة ما على القبيلة الأخرى

29) راجع :فؤاد حسين :شعبنا المجهول في سيناء , القاهرة , 1996 م , ص 88 .

(30 Chaires w . Wilson : Sinai and the South (Jerusalem . 1968) . p

. 11-

31) نعوم شقير : مرجع سابق , ص 404 .

32) دار الوثائق القومية : تراجم ملخصات دفاتر –دفتر 1 سجل قيد القرارات الصادرة – قرار رقم 357 في 20 ذي الحجة 1322 هـ/ 24 فبراير1905م.

33) دار الوثائق القومية : ديوان المعية السنية سجل 2/18/1 , سجل قيد القرارات الصادرة- قرار رقم 33 بتاريخ 20 ذي الحجة 1283 هـ24 أبريل 1867م , ص 205 .

34) دار الوثائق القومية : معية سنية , تراجم ملخصات دفاتر - دفتر 78 وثيقة 147 صادرة في 9 رجب 1319 هـ/ 21 أكتوبر 1901م .

35) دار الوثائق القومية معية تركي - دفتر 62 وثيقة 353 صادر فروع بتاريخ 2صفر 1320 هـ / 10 مايو 1902م.

36) دار الوثائق القومية : معية سنية - تراجم ملخصات دفاتر - دفتر 13 وثيقة 169 صادرة في 17 جمادي الآخرة 1319 هـ / 30 سبتمبر 1901م.

37) دار الوثائق القومية : معية سنية - سجل 22/7/1 سجل قيد القرارات الصادرة قرار رقم 234 بتاريخ 15 محرم 1324 هـ/ 10 مارس 1906م .

(38 F. o.407/164 No.56 . from Bedouins sheikhs of Mamour to Mamour Markaz -Marssa Matrooh.3rd . February 1905 .

(39 Ibid .No .5 Consul Alvarez to the Marquees of Lansdowne Tripoli . 1st March-1905 .

(40 Ibid no. 188 sir N .O'Connor to the Marquiees of Lansdowne Constationople 15 March 1905 .

(41 F.407/164 No .8 Consul Fontana to sir Edward Grey Benghazi .20 March 1907

(42 Ibid No.8 Consul Fontana to Sir Edward Grey Benghazi . 20 March 1907-

(43 F.O.407/170 No.153 Mr .Graham to Sir Edward Grey 1st September 1907

(44 F. O 407/170 No.24 The Earl of Cromer to Sir Edward Grey 26 March 1907 –

45) دار الوثائق القومية : معية سنية - تراجم ملخصات دفاتر - دفتر 78 , وثيقة 149 أمر كريم من مدير مدينة العريش إلى مدير قائمقامية بئر السبع بتاريخ 2 صفر 1322 هـ/ 17 أبريل 1904م .

46) دار الوثائق القومية : معية سنية - تراجم ملخصات دفاتر - دفتر 78 , وثيقة 163 أمر كريم من مدير مدينة العريش إلى مدير قائمقامية غزة بتاريخ 22 رمضان 1324 هـ/8 نوفمبر 1906م .

47) دار الوثائق القومية : معية سنية - تراجم ملخصات دفاتر- دفتر 78- وثيقة 148 أمر كريم من مدير بتاريخ 20 ذي الحجة 1324 هـ/ 3 فبراير 1907م.
ملحوظة : تسكن قبيلة العزازمة منطقة بئر السبع (فلسطين الحالية)- وجزء منها على الحدود المصرية بوسط سيناء - معايشة الباحث لتلك القبيلة .

48) FO 407/170 No.53 The Earl of Cromer to Sir Edward Grey 26 March 1907-

49) Ibid No .53 The Earl of Cromer to Sir Edward Grey 26 March 1907-

50) 50-Ibid No .66 Report by Mamour of Marssa Martoo to the Governor of Alexandria 2nd April 1907

51) F.o .407/170 No. 18 The Earl of Cromer to Sir Edward Grey Cairo 7 March 1907

52) Ibid No .25 The Earl of Cromer to Sir Edward Grey 21 March 1907 .

53) تكون عادة الأخذ بالثأر بين الأفراد أو الأقارب حتى الجد الخامس ويعرف (بالخمس في القبيلة) , وفي الثأر كل قتيل بقتيل , وما يزيد على ذلك يحق له الدية أو الثأر , ولا يجوز قتل الرجل النائم لأنه معدود من الأموات .
محافظة شمال سيناء : لجنة جمع التراث – القضاء العرفي في شمال سيناء -عام 2000 ص 114 وما بعدها .

54) راجع الوثيقة : ملحق (3) .

55) نعوم شقير : مرجع سابق , ص 370 .

56) فاطمة علم الدين عبد الواحد : حدود مصر الغربية –دراسة وثائقية –مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر –مصر النهضة –عدد 49 القاهرة 1994 - ص 48 .

57) F.o .407/170 No . 26 The Earl of Cromer to Sir Edward Grey 26 March 1907.

58) 58-Ibid No . 8 Consul Fontana to Sir Edward Grey Benghazi . 14 March 1907 .

59) محسن محمد : سرقة واحة مصرية –كتاب اليوم –القاهرة 1980

60) F.o.407/170 No.53. Cromer to Grey . 8 March 1906

61) دار الوثائق القومية : معية سنية , سجل رقم 2/18/5 , سجل قيد القرارات قرار رقم 357 بتاريخ 20 ذي الحجة 1323 هـ/ 14 فبراير 1906م .

62) دار الوثائق القومية : معية سنية , سجل رقم 2/18/5 , سجل قيد القرارات قرار رقم 358 بتاريخ 20 ذي الحجة 1323 هـ/ 14 فبراير 1906م .

63) راجع نص الوثيقة في الملاحق – ملحق (   ).

64) F.o .407/170 No.53. Cromer to Grey .30 May 1905

65) يونان لبيب رزق : الأصول التاريخية لمسألة طابا – دراسة وثائقية , مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر , الهيئة العامة للكتاب , ص 65 .
راجع: خريطة شكل (2) التى تبين حدود مصر الشرقية لحكام مصر من 1805-1866م.
66) نعوم شقير : المرجع السابق , ص .ص 590 -591 .
67) يونان لبيب رزق : طابا قضية العصر , مركز الأهرام للترجمة والنشر , القاهرة , 1989 م , ص 78 .
68) المرجع السابق , ص 70 وكذلك جريدة المقطم : في 3مارس 1906 ص2
69) المصدر السابق : نفس الصفحة .
70) حول مسألة التحكيم الدولي راجع : يونان لبيب رزق : طابا قضية العصر –ص303 وما بعدها .
71) أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن - جزءان-ج2(1903 -1914 م) - القاهرة 1936 , ص 58 .
72) No .21. The Earl Cromer to the Marquiss of Lansdowne .6 February 1905
73) F.O. 407/170 No .8. The Earl Cromer to the Marquiss of Lansdowne. 13 November 1904 .
74) Ibid No .21 The Earl Cromer to the Marquiss of Lansdowne .6 February 1905
75) F.O. 407/170 No .26. the Earl Cromer to the Marquiss of Lansdowne. 12 February 1905
76) Ibid No .25. The Earl Cromer to Sir Edward Grey .Cairo 21 March .1907 .
77) Ibid no .26. the earl cromer to sir Edward grey .26 March .1907 .
78) F.o. 407 /170 No .56 . Mr . Graham to Sir Edward grey .1st September . 1907
79) Ibid . the Marqiss Di San Guiliano to sir Edward Grey . Rome 12 June . 1907
80) Ibid No .96 Sir Edward Grey to Mr . Desgarz Foreing Office . 18 July 1907
81) Ibid No . 82 . The Marquiss Di San Guiliaon to Sir Edward Grey . 28 May . 1907
82) جريدة المقطم : في
83) يونان لبيب رزق : الأصول التاريخية لمسألة طابا , مرجع سابق , ص 46 .

84) عز الدين فوده : الصراع الدولي حول فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى صدور وعد بلفور – القاهرة – مجلة معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة الدول العربية – العدد الأول – مارس 1969 ص 102 -106 .

85) جريدة المقطم :في 8فبراير 1906 م ص2

كذلك : راجع الخريطة شكل 3 التى تبين التعديلات التى أدخلتها الدولة العثمانية على حدود مصر الشرقية.

86) عطية حسين أفندي : الحدود الشرقية لمصر – بحث مقدم إلى ندوة الحدود الدولية لمصر – مركز البحوث والدراسات السياسية القاهرة من6-7مارس 1991 ص 35

87) نعوم شقير : مرجع سابق ص 607 .

88) جريدة المقطم : في 13 فبراير 1906 ص2 .

89) __________: في 17 فبراير 1906 ص2 .

90) نعوم شقير : مرجع سابق ص 110 .

91) جريدة المقطم : في 28 أبريل 1906 ص 1.

92) جريدة اللواء : عدد 2021 في 7 مايو 1906 ص3.

93) جريدة المقطم : في 15 فبراير 1906 ص3 .

94) __________:في 13 فبراير 1906 ص2 .

95) __________: 17 فبراير 1906 ص2.

96) __________: 18 فبراير 1906 ص2 .

97) __________: 13 مايو 1906 ص2.

98) __________: 7مايو 1906 ص2

99) __________: 5أبريل 1906 ص1.

100) __________: 6أبريل 1906 ص1.

101) __________: 12 مايو 1906 ص2.

102) __________: 14 مايو 1906 ص2 .

103) خيرية قاسمية : قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى – مجلة شئون فلسطينية- عدد 5 –بيروت-مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية – نوفمبر 1971 م ص 65 .

راجع: الخريطة شكل رقم (4) خريطة ترسيم الحدود المصرية عام 1906م.

104) محمد فؤاد شكري : ميلاد دولة ليبيا الحديثة – القاهرة – ط1- 1975 م ص 160

105) محمد متولي موسى : الحدود الغربية لمصر – مطبعة جامعة فؤاد الأول – القاهرة 1949 م- ص 164 .

106) المرجع السابق : نفس الصفحة .

107) F.o.4071171 Sir Edward Grey to The Marguis Di San Guiliano .23 August 1907

108) Memara Dum by Margmis Di San Guiliano . 27 December 1907

(109) Gbid Sir Edward Grey to Marguis Di San Guiliano. 27 December 1907

(110) فاطمة علم الدين عبد الواحد : حدود مصر الغربية – دراسة وثائقية – مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر – مصر النهضة عدد 49 – القاهرة 1994 م ص 72 .

(111) المرجع السابق : ص 73 .

(112) محمد متولي موسى : مرجع سابق ص 190 .

(113) المرجع السابق :- ا-ج

(114) مجلس رئاسة الوزراء : مضبطة محاضر مجلس الشيوخ – دورا لانعقاد العادي الثامن- 17 ديسمبر 1931 -7يوليو 1932 ص .ص 333-334 .

(115) محسن محمد : سرقة واحة مصرية (بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية – كتاب اليوم – أخبار اليوم – القاهرة 1980 ص 63 .

(116) السيد محمد السيد عمر : مفاوضات الحدود في أفريقيا العربية – مع التمثيل خاصة بحدود بلاد شرق أفريقيا رسالة ماجستير – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة 1981 م- ص 7 .

(117) المرجع السابق: ص 331 .

(118) محمد فؤاد شكري : ميلاد دولة ليبيا الحديثة – مرجع سابق ص 199 .

(119) محمد متولي مرسي : مرجع سابق ص .ص 1-3 .

(120) راشد البراوي : العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى – القاهرة 1972 م ص 122 وما بعدها

(121) السيد عمر : المرجع السابق- ص 335 .

(122) محمد فؤاد شكري : المرجع السابق- ص .ص 35-44 .

(123) جمال حمدان : الجمهورية العربية الليبية – دراسة في الجغرافية السياسية – القاهرة 1973 م ص 71 وما بعدها .
وكذلك : أحمد إبراهيم رزقانه : محاضرات في جغرافية المملكة الليبية – دار النهضة العربية – القاهرة 1964 م- ص 5 وما بعدها .

(124) جريدة المقطم : 19 أبريل 1906 ص2.

(125) __________:7مايو 1911 ص2.

مكتبة البحث:-

أولاً : الوثائق الغير منشورة :

(أ) الوثائق العربية:

1- أوامر معية تركى:

-دار الوثائق القومية معية تركي - دفتر 62 وثيقة 353 صادر فروع بتاريخ 2صفر 1320 هـ / 10 مايو 1902م.

-دار الوثائق القومية : معية تركي , دفتر 27 وثيقة 374 صادر الإفادات والأوامر الكريمة في 9 ربيع الثاني 1328 هـ / 19 أبريل 1910م .

2- أوامر معية سنية عربى:

- دار الوثائق القومية : معية سنيه عربي , تراجم ملخصات دفاتر , دفتر 37 , وثيقة 168 صادرة في 18 صفر 1252 هـ , 4 يونيه 1836 م .

- دار الوثائق القومية : ديوان المعية السنية سجل 2/18/1 , سجل قيد القرارات الصادرة- قرار رقم 33 بتاريخ 20 ذي الحجة 1283 هـ24 أبريل 1867م.

- دار الوثائق القومية : معية سنية - تراجم ملخصات دفاتر - دفتر 13 وثيقة 169 صادرة في 17 جمادي الآخرة 1319 هـ / 30 سبتمبر 1901م.

- دار الوثائق القومية : معية سنية , تراجم ملخصات دفاتر - دفتر 78 وثيقة 147 صادرة في 9 رجب 1319 هـ/ 21 أكتوبر 1901م .

- دار الوثائق القومية : معية سنية - تراجم ملخصات دفاتر - دفتر 78 , وثيقة 149 أمر كريم من مدير مدينة العريش إلى مدير قائمقامية بئر السبع بتاريخ 2 صفر 1322 هـ/ 17 أبريل 1904م .

- دار الوثائق القومية : تراجم ملخصات دفاتر –دفتر 1 سجل قيد القرارات الصادرة –قرار رقم 357 في 20 ذي الحجة 1322 هـ/ 24 فبراير1905م.

- دار الوثائق القومية : معية سنية , سجل رقم 2/18/5 , سجل قيد القرارات قرار رقم 358 بتاريخ 20 ذي الحجة 1323 هـ/ 14 فبراير 1906م .

- دار الوثائق القومية : معية سنية , سجل رقم 2/18/5 , سجل قيد القرارات قرار رقم 357 بتاريخ 20 ذي الحجة 1323 هـ/ 14 فبراير 1906م .

- دار الوثائق القومية : معية سنية - سجل 22/7/1 سجل قيد القرارات الصادرة قرار رقم 234 بتاريخ 15 محرم 1324 هـ/ 10 مارس 1906م.

- دار الوثائق القومية : معية سنيه عربي , تراجم ملخصات دفاتر , دفتر 37 وثيقة 135 صادرة في 3 جمادي الآخرة 1324 هـ / 24 يوليو 1906م.

- دار الوثائق القومية : معية سنية - تراجم ملخصات دفاتر- دفتر 78- وثيقة 148 أمر كريم من مدير بتاريخ 20 ذي الحجة 1324 هـ/ 3 فبراير 1907م.

- دار الوثائق القومية : معية سنية - تراجم ملخصات دفاتر - دفتر 78 , وثيقة 163 أمر كريم من مدير مدينة العريش إلى مدير قائمقامية غزة بتاريخ 22 رمضان 1324 هـ/8 نوفمبر 1906م .
- دار الوثائق القومية : معية سنية عربي – تراجم ملخصات دفاتر – دفتر 81 ح 5 وثيقة 286 في 14 رمضان 1268هـ / 1 يوليو 1852م.

2- محاضر رئاسة مجلس الوزراء :
- مجلس رئاسة الوزراء : مضبطة محاضر مجلس الشيوخ – دورا لانعقاد العادي الثامن- 17 ديسمبر 1931 -7يوليو 1932م.
(ب) الوثائق الأجنبية:

-F.O. 407/170 The Earl Cromer to the Marquiss of Lansdowne .6 February 1905.
-F.O. 407/170 No .8. The Earl Cromer to the Marquiss of Lansdowne. 13 November 1904.
- F.O No .21. The Earl Cromer to the Marquiss of Lansdowne .6 February 1905.
- F. o.407/164 No.56 . from Bedouins sheikhs of Mamour to Mamour Markaz -Marssa Matrooh.3rd . February 1905 .
- F.O. 407/170 No .26. the Earl Cromer to the Marquiss of Lansdowne. 12 February 1905.
- F.o .407/170 No.53. Cromer to Grey .30 May 1905 . - Ibid No . 82 . The Marquiss Di San Guiliaon to Sir Edward Grey . 28 May . 1907
- F.o .407/170 No. 18 The Earl of Cromer to Sir Edward Grey Cairo 7 March 1907.
- Ibid No . 8 Consul Fontana to Sir Edward Grey Benghazi . 14 March 1907 .
- F.O 407/164 No .8 Consul Fontana to sir Edward Grey Benghazi .20 March 1907
- F.O No.8 Consul Fontana to Sir Edward Grey Benghazi . 20 March 1907
- F.O No .25. The Earl Cromer to Sir Edward Grey .Cairo 21 March .1907 .
- F.O No .25 The Earl of Cromer to Sir Edward Grey 21 March 1907 .
- F. O 407/170 No.24 The Earl of Cromer to Sir Edward Grey 26 March 1907 –
- F.O no .26. the earl cromer to sir Edward grey .26 March .1907 .

- F.O No .66 Report by Mamour of Marssa Martoo to the Governor of Alexandria 2nd April 1907.
-- F.O No .96 Sir Edward Grey to Mr . Desgarz Foreing Office . 18 July 1907.
- F.O . the Marqiss Di San Guiliano to sir Edward Grey . Rome 12 June . 1907.
F.o.4071171 Sir Edward Grey to The Marguis Di San Guiliano .23 August -1907 .
- F.O.407/170 No.153 Mr .Graham to Sir Edward Grey 1st September 1907.
-Memara Dum by Margmis Di San Guiliano . 27 December 1907 .
-Gbid Sir Edward Grey to Marguis Di San Guiliano. 27 December 1907 .

ثانياً : الدوريات:

1 – جريدة الأهرام :
- عدد 41048 فى 14 مايو 1923م.
- عدد 14075 فى 25 مايو 1923م.

2 – جريدة المقطم:
8 فبراير 1906 – 13 فبراير 1906- 15 فبراير 1906 – 17 فبراير 1906- 18 فبراير 1906-15 أبريل 1906
6 أبريل 1906- 19 أبريل 1906 – 28 أبريل 1906- 7 مايو 1906- 12 مايو 1906 – 13 مايو 1906 – 14 مايو 1906

3- جريدة اللواء: عدد 2021 فى 7 مايو 1906م.

ثالثاً : المراجع العربية:

- أ . بونيه : الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الأوسط - ترجمة راشد البراوي , النهضة العربية-القاهرة , 1950 م.
- أحمد إبراهيم رزقانه : محاضرات في جغرافية المملكة الليبية – دار النهضة العربية – القاهرة 1964 م.
- أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن - جزءان-ج2(1903 -1914 م) -القاهرة 1936.
- أحمد لطفي السيد : قبائل العرب في مصر - القاهرة 1925 م .
- جمال حمدان : أفريقيا الجديدة – دار النهضة العربية – القاهرة 1960 م.
- جمال حمدان : الجمهورية العربية الليبية – دراسة في الجغرافية السياسية – القاهرة 1973 م.
- خيرية قاسمية : قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى – مجلة شئون فلسطينية- عدد 5 –بيروت-مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية – نوفمبر 1971م.
- راشد البراوي : العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى – القاهرة 1972 م.
- صلاح الدين أحمد هزاع : في صحراء مصر الغربية – قبائل لها تاريخ , مطبعة مطروح 2002 م.

- عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة , دار القلم , بيروت , 1984 م.
- عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف المصري في القرن الثامن عشر - القاهرة , 1974 م.
- عز الدين فوده : الصراع الدولي حول فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى صدور وعد بلفور – القاهرة – مجلة معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة الدول العربية – العدد الأول – مارس 1969.
- عطية حسين أفندي : الحدود الشرقية لمصر – بحث مقدم إلى ندوة الحدود الدولية لمصر – مركز البحوث والدراسات السياسية القاهرة من6-7مارس 1991.
- عطية سالم : قبائل سيناء – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – الإنسان والمجتمع والثقافة في شمال سيناء – مؤتمر العريش من 13-16 أكتوبر 1990 – القاهرة 1991 م.
- فاطمة علم الدين عبد الواحد : حدود مصر الغربية –دراسة وثائقية –مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر –مصر النهضة –عدد 49 القاهرة 1994.
- فوزي رضوان العربي : نظام الحيازة في المجتمع البدوي-دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية , 1984 م.
- فؤاد حسين :شعبنا المجهول في سيناء , القاهرة , 1996 م.
- فوست : جغرافية الحدود : القواعد والسياسات التي تراعي في تعيينها (تعريب) محمد سيف نصر- مكتبة النهضة المصرية القاهرة –ط1 عام 1972 م.
- لجنة جمع التراث – القضاء العرفي في شمال سيناء -عام 2000م.
- محسن محمد : سرقة واحة مصرية –كتاب اليوم –القاهرة 1980 م.
- محمد الطيب الأشهب : برقة العربية بين الأمس واليوم - ثلاثة أجزاء - ج1 , مطبعة الهواري , 1974 م .
- محمد سالم أبو سمور : بلدي والأيام , شمال سيناء – أنساب – تاريخ – مكان , 1992 م.
- محمد سليمان الطيب : موسوعة القبائل العربية – بحوث ميدانية وتاريخية - دار الفكر العربي- القاهرة , 1993 م .
- محمد فاتح عقيل : مشكلات الحدود السياسية – دراسة موضوعية تطبيقية في الجغرافيا السياسي–الإسكندرية 1967 م
- محمد فؤاد شكري : ميلاد دولة ليبيا الحديثة – القاهرة – ط1- 1975 م.
- متولي موسى : الحدود الغربية لمصر – مطبعة جامعة فؤاد الأول – القاهرة 1949 م.
- محي الدين صابر ولويس مليكه : البداوة والبدو , مفاهيم ومناهج مركز تنمية المجتمع , 1966 م.
- مكي الجميل : البدو والقبائل الرحالة , مطبعة الرابطة , بغداد , 1956 م.
- مكي الجميل : البدو والبداوة في البلاد العربية - مركز تنمية المجتمع في العالم العربي - سرس الليان , 1962 م
- نعوم شقير : تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها , مطبعة المعارف بمصر , 1916 م.
- نيكوس كازا نتزكيس : رحلة إلى مصر – الوادي إلى سيناء- ترجمة محمد الظاهر , سنية سمارة , القاهرة , 1989 م.

- يونان لبيب رزق : طابا قضية العصر , مركز الأهرام للترجمة والنشر , القاهرة , 1989 م
- يونان لبيب رزق : الأصول التاريخية لمسألة طابا – دراسة وثائقية , مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر , الهيئة العامة للكتاب .

رابعاً : المراجع الأجنبية:

- Chaires w . Wilson : Sinai and the South (Jerusalem . 1968)
- Frank Henderson Stewart : Bedouin Boundaries in Central Sinai and the Southern . London . 1968

خامسا: الرسائل العلمية:

- السيد محمد السيد عمر : مفاوضات الحدود في أفريقيا العربية – مع التمثيل خاصة بحدود بلاد شرق أفريقيا رسالة ماجستير – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة 1981 م.

الملاحق:

1- وثيقة تبين الصلح بين أطراف النزاع بين المدعو على و أخيه عليان و بين راشد بن مسعود حول حادث قتل و تحديد دية القتيل .
2- وثيقة صادرة من ديوان قلعة العريش فى نصف ربيع الأخر 1322هـ تقضى بتناول عائلة سليمان فوزى وأخيه خليل عن كافة الحقوق مع استمرار علاقاتهم مع الأطراف الأخرى.
3- وثيقة تبين أوامر الجناب العالى لسنة 1323هـ بشأن ضرورة الحفاظ على ممتلكات الدير و قساوسته ورهبانه على أثر اعتداء قبيلة أولاد سعيد على أحد القساوسة.
4- وثيقة صادرة فى 13 رجب 1323هـ من ديوان قلعة العريش تحمل تحذيراً لكافة الأطراف المتنازعة بضرورة امتثالها بالطاعة و الهدوء للمشايخ و العربان.
5- صورة تلغراف الإرادة السنية إلى الخديوى عباس باشا حلمى الثانى فى 8 أبريل 1892م.
6- بشأن كتاب السير افلن بارنج (اللورد كرومر) إلى تجران باشا ناظر الخارجية فى 11 أبريل 1892م.
7- بشأن خطاب تجران باشا إلى اللورد كرومر فى 13 أبريل 1892م
8- بشأن الموقف الألماني في مسألة أزمة الحدود بين مصر والدولة العثمانية.

9- بشأن حدود مصر الدولية من الجهة الشرقية برفح.
10- بشأن إزالة العمودان الموجودان على الحدود المصرية الشرقية برفح.
11- بشأن موقف الصحافة المصرية-المقطم- من قضية حدود مصر الشرقية فى 7 مايو1906م
12- بشأن موقف ألمانيا من الخلاف الواقع بين تركيا و بريطانيا بسبب شبه جزيرة سيناء.
13- بشأن الرأى العام المصرى من قضية الحدود الشرقية فى 12 مايو 1906م
14- بشأن موقف الصحافة المصرية – الأهرام- من حدود مصر الغربية.
15- المواد التي تنظم الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للحدود بين البلدين بشأن الاتفاق المصرى الايطالي في 6 ديسمبر 1925 م.

الأشكال:

1- خريطة تبين توزيع القبائل فى سيناء.
2- خريطة تبين الحدود المصرية فى الفترة من 1805 – 1866م.
3- خريطة تبين موقف الدولة العثمانية من الحدود الشرقية لمصر.
4- خريطة تبين حدود مصر الشرقية طبقاً لترسيم الحدود 1906م.

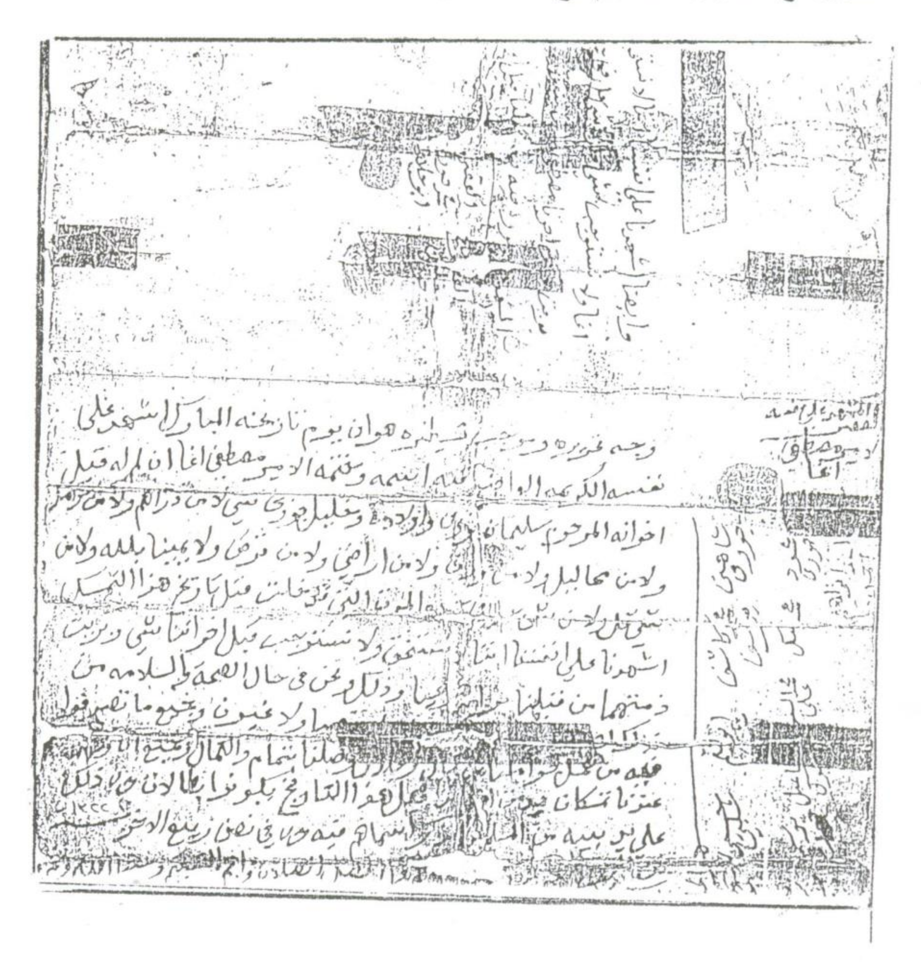
ملحق رقم (1)

وثيقة تبين الصلح بين أطراف النزاع بين المدعو على و أخيه عليان و بين راشد بن مسعود حول حادث قتل و تحديد دية القتيل .

المصدر : الأوراق الشخصية للشيخ / عبد الشافى كريم عبد الشافى عمدة العريش و قاضى القضاة.

ملحق رقم (٢)

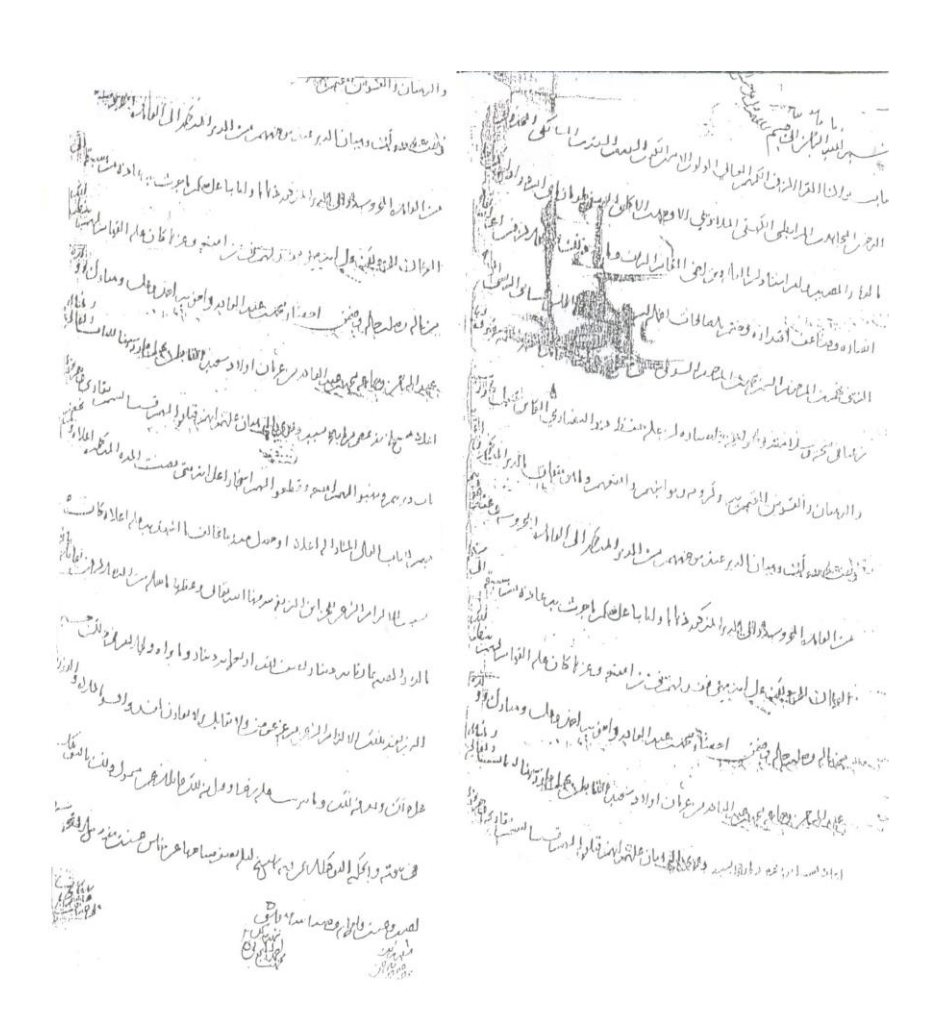
وثيقة صادرة من ديوان قلعة العـريش فـي نصـف ربيـع الآخـر ١٣٢٢هـ تقضي بتنازل عائلة سليمان فوزي وأولاده وأخيه خليل عـن كافـة الحقوق مع استمرار علاقاتهم مع كافة الأطراف



المصدر : الأوراق الشخصية للشيخ حمدي يعقـوب مـن أعيـان مدينـة العـريش وعمدة قبيلة أولاد سليمان – محفوظة بمكتبته الشخصية

ملحق رقم (3)

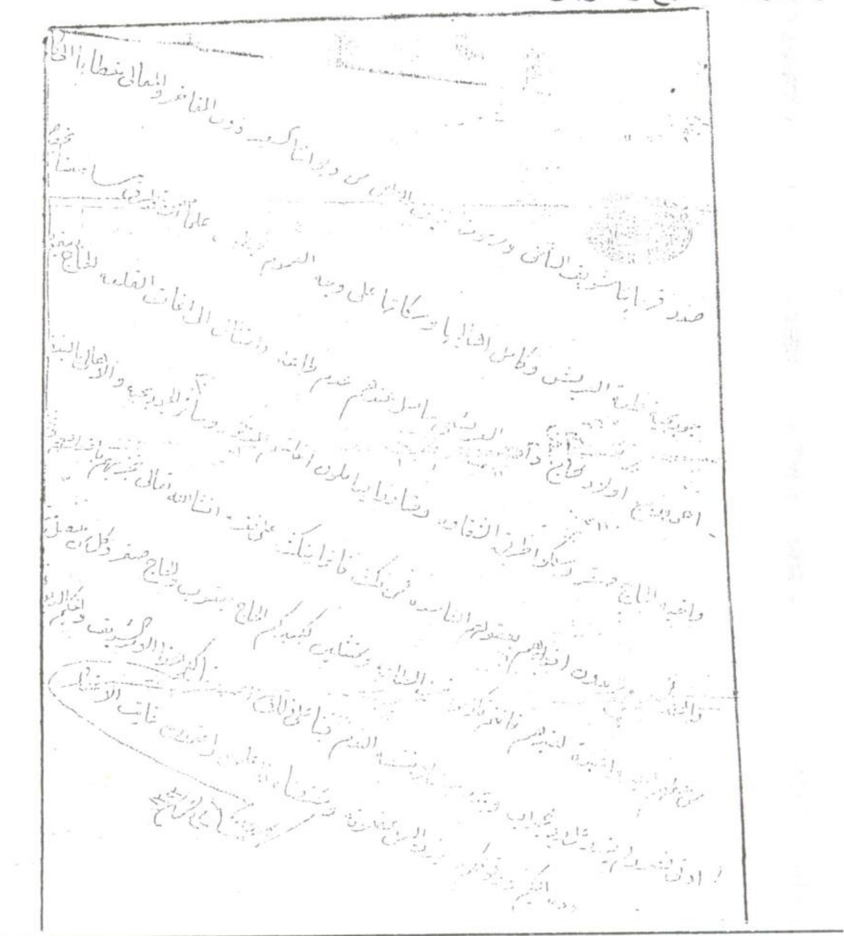
وثيقة تبين أوامر الجناب العالى لسنة 1323هـ بشأن ضرورة الحفاظ على ممتلكات الدير و قساوسته ورهبانه على أثر اعتداء قبيلة أولاد سعيد على أحد القساوسة.



المصدر : مكتبة دير سانت كاترين – ملف رقم 52 / 6/3 رقم 13 ص 868.

ملحق رقم (4)

وثيقة صادرة في ١٣ رجب ١٣٢٣هـ من ديوان قلعة العريش تحمل تحذيراً لكافة الأطراف المتنازعة وضرورة امتثالها للطاعة والهدوء للمشايخ والعربان



المصدر : الأوراق الشخصية للشيخ عبد الشافي كريم عبد الشافي شيخ مشايخ سيناء وقاضي القضاة – وثائق محفوظة في مكتبة عائلته .

ملحق رقم (5)

صورة تلغراف الإرادة السنية إلى الخديوى عباس باشا حلمى الثانى فى 8 أبريل 1892م.

تعلمون دولتكم ان جلالة السلطان الاعظم
[illegible] الاقامة المدد [illegible] من الضبطيات التي
نشرتها الحكومة المصرية في الوجه والمويلح
وضبه والعقبة من ولاية الحجاز وفي اماكن
من شبه جزيرة طور سينا بسبب مرور
المحمل الشريف المصري على طريق البر

ولما كانت كل هذه الاماكن غير واردة
في خريطة عام ١٢٥٧ هـ التي سلمت الى
المرحوم محمد علي باشا وبينت حدود مصر
فيها فلذلك قد عاد الوجه الى ولاية الحجاز
بارادة من جلالته الشاهانية كما عادت ايضا
جهات ضبه والمويلح وكذلك ضمت العقبة
اليوم الى ولاية الحجاز المذكورة . اما ما
تعلق بشبه جزيرة طور سينا فان الحالة
الحاضرة تبقى فيه كما هي عليه وتكون ادارته
بيد الخديوية المصرية كما كانت في عهد جد
دولتكم اسماعيل باشا والمرحوم والدكم [illegible]

المصدر : جريدة المقطم: فى 3 مايو 1906 ص 1.

ملحق رقم (6)
بشأن كتاب السير افلن بارنج (اللورد كرومر) إلى تجران باشا ناظر الخارجية فى 11 أبريل 1892م.

حضرة الناظر

اتشرف بان ارسل الى سعادتكم طيه هذه
النسخة التركية من الفرمان الصادر من جلالة
السلطان الى سمو الخديوي وقد اطلع البارحة
على سفير انكلترا بالاستانة عليه ووصلني
منه واضفت اليه ترجمة فرنسوية
[illegible] سعادتكم ان هذا الفرمان يتضمن
فقرة عن حدود مصر لم تذكر في الفرمان
الصادر الى المغفور له محمد توفيق باشا
الخديوي السابق مؤرخا في ٩ شعبان سنة
١٢٩٦ هجرية . فقد جاء في الترجمة الفرنسوية
لذلك الفرمان ان جلالة السلطان يسند الى
سمو الخديوي "الخديوية مصر كما هي موضحة
من حدودها القديمة والاراضي الملحقة بها"

واما الفرمان الحالي فذكر فيه "ان الخديوية
المصرية بحدودها القديمة المبينة في الفرمان
الشاهاني المؤرخ في ٢ ربيع الثاني سنة ١٢٥٧
هجرية وفي الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور
وكذلك الاراضي المضافة اليها طبقا للفرمان
الشاهاني الصادر في [illegible] ذي الحجة سنة
١٢٨٢ هجرية قد عهد بها الى عهدتكم"

المصدر : جريدة المقطم: فى 3 مايو 1906 م ص1

ملحق رقم (7)
بشأن خطاب تجران باشا إلى
كرومر فى 13 أبريل 1892م

اللورد

حضرة الوزير
تشرفت بورود كتابكم المؤرخ في ١
الجاري متضمنا نسخة تركية من فرمان تولية
سمو الخديوي مع ترجمتها الى اللغة فرنسوية
وقد اشرتم الى ان الفقرة المتعلقة بحدود
الخديوية فيه غير مطابقة لما يقابلها في الفرمان
الشاهاني الصادر في ٢ شعبان ١٢٩٦ هـ ثم
العمومي عما اذا كان قد ورد على الحكومة
الخديوية ايضاح بهذا الشأن من الباب
العالي . فاعد نفسي سعيدا يا حضرة الوزير
بان اخبركم بان فخامة الصدر الاعظم ارسل
تاريخ ٨ الجاري الى سمو الخديوي ارادة من
جلالة السلطان بطريق التلغراف يعهد اليه
فيها بادارة شبه جزيرة طور سينا كما عهد
بذلك الى سلفائه وهذه الارادة السنية التي
تجدون صورتها طيه ارضت سمو الخديوي
كل الرضى فاسرع الى ابلاغ امتنانه
لجلالة السلطان

واقبلوا يا حضرة الوزير الخ
(التوقيع) تجران

ا

لمصدر : جريدة المقطم: فى 3 مايو 1906م

ملحق رقم (8)

بشأن الموقف الألماني في مسألة أزمة الحدود بين مصر والدولة العثمانية

كانت رسالة ألمانية قد وردت للعريش وورد في هذه الرسالة من الهمة العظيمة التي أظهرتها الرسالة فلعلها همة غايتها علمية أو تجارية والظاهر أن الجنود العثمانية لم تترك الأعمدة الرخامية المنصوبة على الحدود المصرية إلا لكي يقرأ رجال الرسالة الكتابة المنقوشة عليها ويتحققوا أنها باللغة العربية أو بالهيروغليفية .

المصدر :جريدة المقطم : في 27 أبريل 1906 م ص 2

ملحق رقم (9)

بشأن حدود مصر الدولية من الجهة الشرقية برفح

إن نقطة رفح الواقعة على ساحل البحر المتوسط تبعد عن العريش أربعة وأربعين كم وهى الحد الفاصل بين أراضى الحكومة المصرية وأراضى الحكومة العثمانية .
وأن النقطة الأثرية عمودان من الرخام مركوزان منذ زمان قديم ومغروزان في الأرض إلى عمق بعيد ويعلو كل منهما عليها خمسة أمتار وهما منصوبان أحدهما مقابل الآخر وبالقرب منهما شجرة سدر يدل منظرها على قدم عهدها وعلى مسافة قصيرة منهما تل أثرى قديم كثيراً ما كانت العرب تجد فيه قطعاً من النقود الذهبية القديمة .
ولما شرف سمو الخديوي المعظم نقطة رفح نقش على العمود المصرى منها اسم سموه الكريم وتاريخ تشريفه في 10 شوال سنة 1316 هـ مع عبارات توافق ذلك المقام الرفيع .

المصدر : جريدة المقطم في 28 أبريل 1906 م ص1.

ملحق رقم (10)

بشأن إزالة العمودان الموجودان على الحدود المصرية الشرقية برفح

أن الدولة العثمانية أزالت عمودي الحدود من مكانهما وسترتهما بالخيام مدة ثلاثة أيام وكانوا قبل ذلك قد احضروا أشخاصاً وأدوات مثل مناشير حديدية وقواطيع وغيرها لنشر العمودين فنشروهما داخل الخيم خفية عن الناس ومنعت كل أحد من الدنو إلى ذلك المكان أو المرور في تلك المدة لئلا يعلم ما تفعل .

المصدر : جريدة المقطم : في 7 مايو 1906 م ص 2

ملحق رقم (11)

بشأن موقف الصحافة المصرية-المقطم- من قضية حدود مصر الشرقية فى 7 مايو1906م

مسألة [illegible]

طور سينا وفي ما يقوله المقطم وما يقوله

[illegible] من الحكومة الخديوية ودعاتها .

ال لنا اليوم كبير من عيون اعيان المسلمين

الموصوفين بالغنى والجاه وسعة الاملاك

والاطيان وانه المنزلة الاولى في المجالس الخاصة

واليد الطولى في الاعمال العمومية : تعارضكم

الجرائد في مسألة طور سينا هذه الايام

كما كانت تعارضكم في المسائل الاخرى في

ما مضى من الاعوام وتقول ان الرأي العام

يريد اعطاء طور سينا للترك وانا نفضل مجيء

الترك الى بلادنا واخذهم اموالنا واطياننا على

بقاء الانكليز عندنا

فمن اين علمت الجرائد ان هذا هو رأينا

أاصطلحنا عليها بذلك ام اقترعنا عليه

واطلعناها على نتيجة اقتراعنا .

المصدر جريدة المقطم فى 7 مايو 1906م ص1

ملحق رقم (12)

بشأن موقف ألمانيا من الخلاف الواقع بين تركيا و بريطانيا بسبب شبه جزيرة سيناء

الاختلاف على حدود مصر
اقوال الجرائد الاوربية

جاء من برلين ان الدوائر الشبيهة بالرسمية تعتقد ان الخلاف بين الدولة العثمانية وانكلترا اصبح شديد الخطر وتنكر ما شاع من ان المانيا حاولت [illegible] ذلك او انها جرأت السلطان على المقاومة بنصحها وارشادها. وتؤكد انها تعترف ان العلائق بين الدولة العثمانية والمانيا لا تزال على تمام الصفاء والوداد وان [illegible] باشا الشريفاتي السلطاني قدم برلين [illegible] بمهمة خصوصية ليقدم نيشانا عثمانيا وهدايا كبيرة فاخرة الى سمو ولي العهد والبرنسس فكتوريا لويز فاستقبل بالاجلال والاكرام وادب ولي العهد له مأدبة شائقة

وقد لاحظ البعض ان البارون [illegible] مارشال سفير المانيا في الاستانة [illegible] [illegible] الاوربيين [illegible] يقابل السلطان على الدوام وانه قابله مقابلة طويلة في الاسبوع الماضي ثم سافر الى الاستانة [illegible] اثر تلك المقابلة

وجاء منها ايضا ان الدوائر الشبيهة بالرسمية هنا تظن ان السلطان [illegible] لا [illegible] [illegible] على الحدود المصرية [illegible] [illegible] لا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الانكليزية الى [illegible]

المصدر:جريدة المقطم 7 مايو 1907 ص2

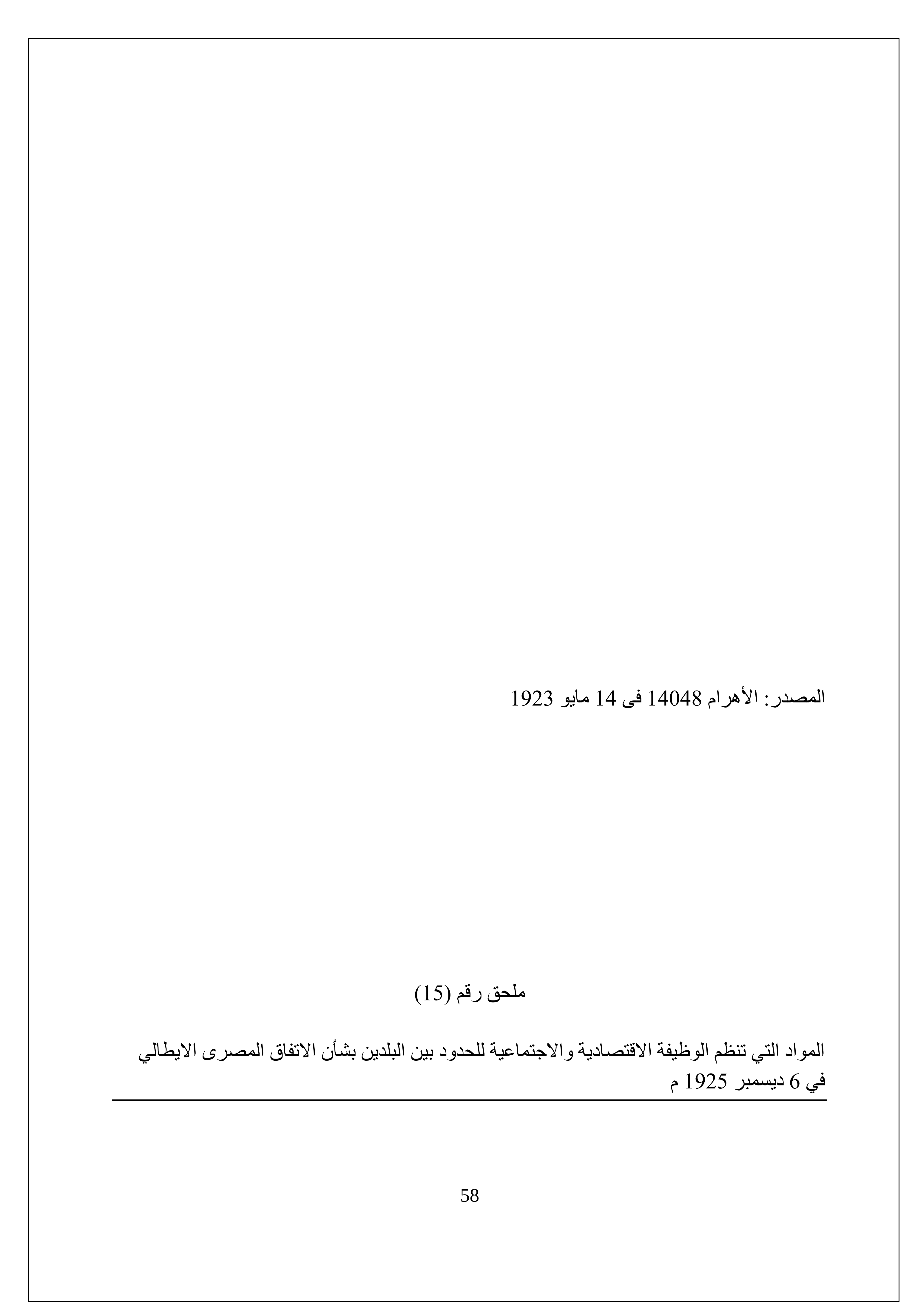
ملحق رقم (13)

بشأن الرأى العام المصرى من قضية الحدود الشرقية فى 12 مايو 1906م.

ألا تذكر انه لما ارادت
الحكومة انشاء خزان اصوان قاوموها اشد
مقاومة فيه بحجة ان انشاء الخزان مضاد
لرأي العام . وكذلك لاموها لما امتنعت
السودان كما لاموها لما تركت السودان
بدعوى انهم يعبرون عن الرأي العام في
الحالين . وهم يلومونها اليوم على عدم عطائها
لوزيرنا الفرنسي بحجة ان الرأي العام المصري
يطلب اعطاءها التراث وهي تحترم هذا الرأي
العام اولا ترى انه كلما خانهم المقطم
وتهم وابان خطاءهم في زعمهم قالوا ان
الرأي العام المصري ساخط على المقطم ثم لم
يستطيعوا اخفاء مرادهم من الرأي العام

المصدر جريدة المقطم: فى 12 مايو 1906م ص 1.

ملحق رقم (14)
بشأن موقف
الصحافة المصرية
– الأهرام- من
حدود مصر الغربية



المصدر: الأهرام 14048 فى 14 مايو 1923

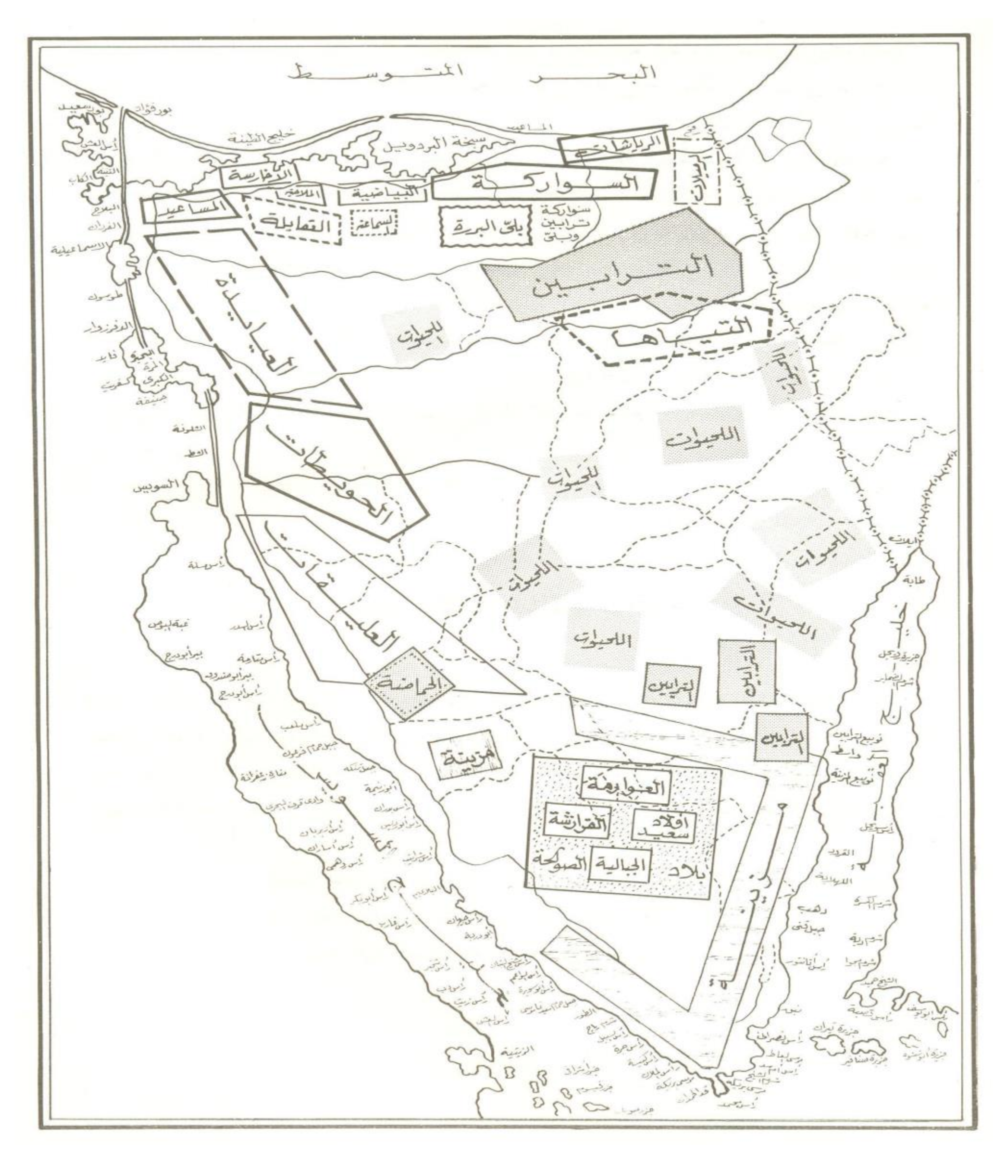
ملحق رقم (15)

المواد التي تنظم الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للحدود بين البلدين بشأن الاتفاق المصرى الايطالي في 6 ديسمبر 1925 م

المادة الرابعة : تتعهد الحكومتان المصرية والايطالية بضمان حرية مرور القوافل الايطالية والمصرية المتوجهة من السلوم إلى الجغبوب ضماناً تاماً على طرق القوافل ولا يدفع أي رسم أو أية ضريبة لمرور هذه القوافل التي يجوز لها تماماً أن تستمر في استعمال مياه الصهاريج لحجتها العادية وكذلك المآوى الموجودة بالقرب من الطرق المشار إليها .
المادة الخامسة : رغبة في توفير مياه الشرب لسكان السلوم تتنازل ايطاليا لمصر عن ملكية بئر الرملة .... وعن منطقة تحيط بالبئر المذكور وممر من الأرض يكون اتجاهه على محور وادي يكفى لإيصال هذه البئر بالحدود المصرية
المادة الثامنة : تعيين لجنة مختلطة لتسوية المسائل الآتية :
-رسوم المرعى والسقاية والبذار فيما يتعلق بالسكان الرحل الذين يتنقلون على خط الحدود على قاعدة مبدأ تبادل الإعفاء من كل رسم وضريبة .
- النظام الجمركي للتجارة على الحدود على قاعدة التساهل من الجانبين فيما يتعلق بتعريفة الرسوم الجاري العمل بها الآن مراعاة للحالة التي يكون عليها سكان الحدود على أثر تعيين خط الحدود بين مصر وبرقة تعييناً نهائياً.

المصدر : دار الوثائق القومية – وزارة الخارجية المصرية ملف رقم (1) بشأن الاتفاق المصرى الايطالي في 6ديسمبر 1925 ص 114.

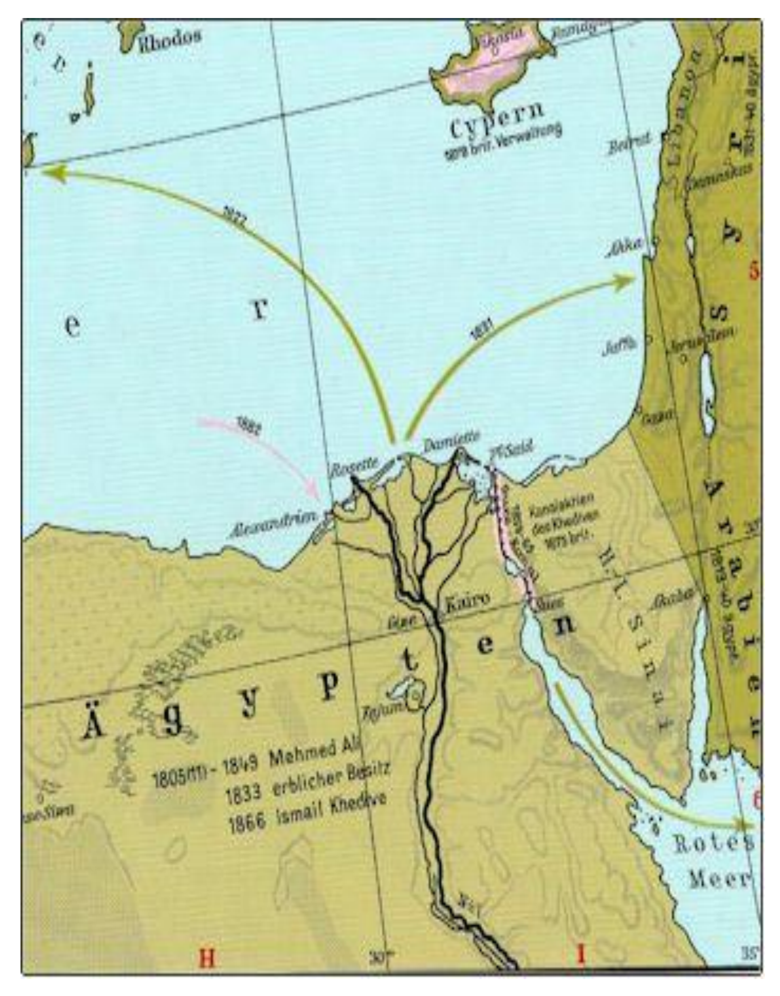
شكل رقم (1)
خريطة تبين توزيع القبائل فى سيناء



المصدر : بتصرف عن الهيئة العامة للاستعلامات : مركز النيل للإعلام العريش ملف رقم 4/12/51 ص 18.

شكل رقم (2)

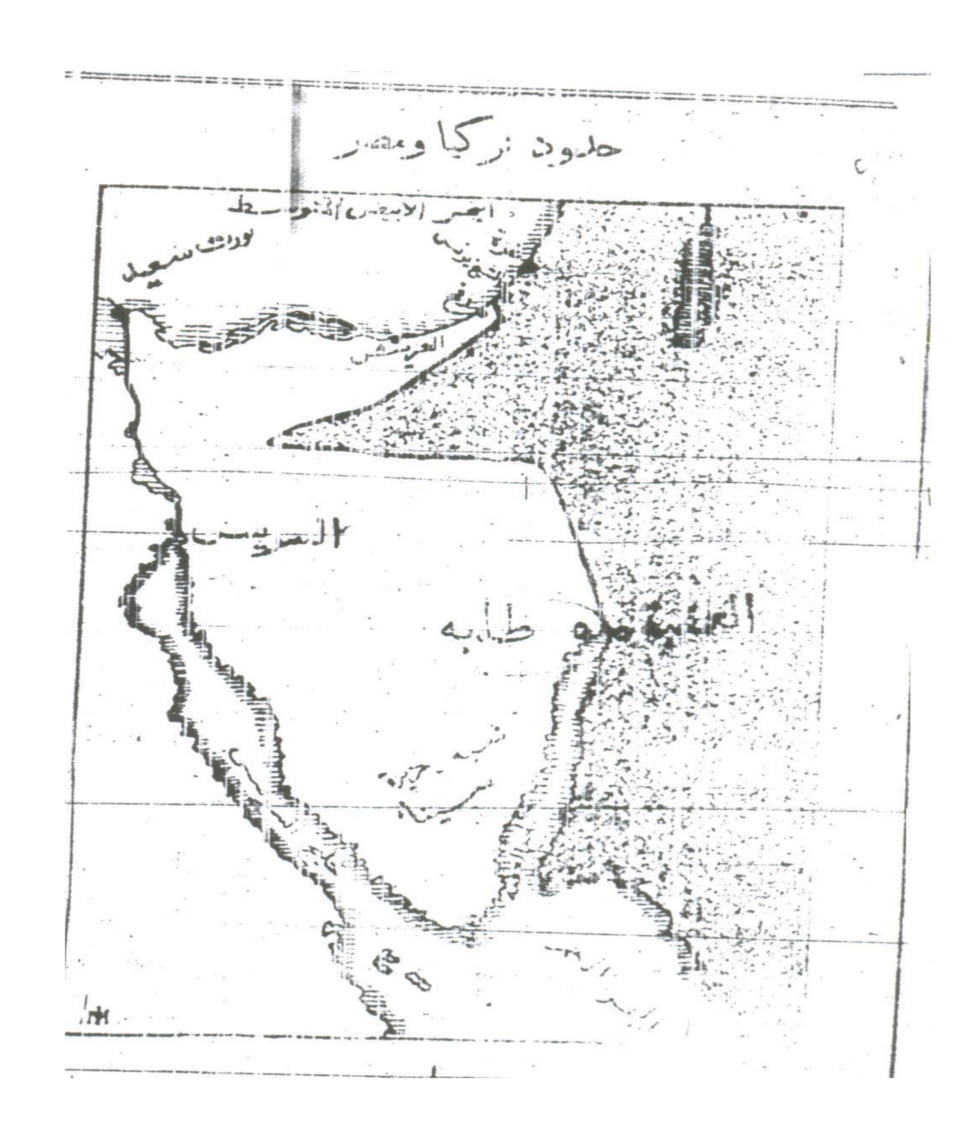
خريطة تبين الحدود المصرية فى الفترة من 1805 – 1866م



المصدر : مكتبة دير سانت كاترين – وحدة الميكروفيلم – ملف 168 / 5/2 ص 632.

شكل رقم (3)

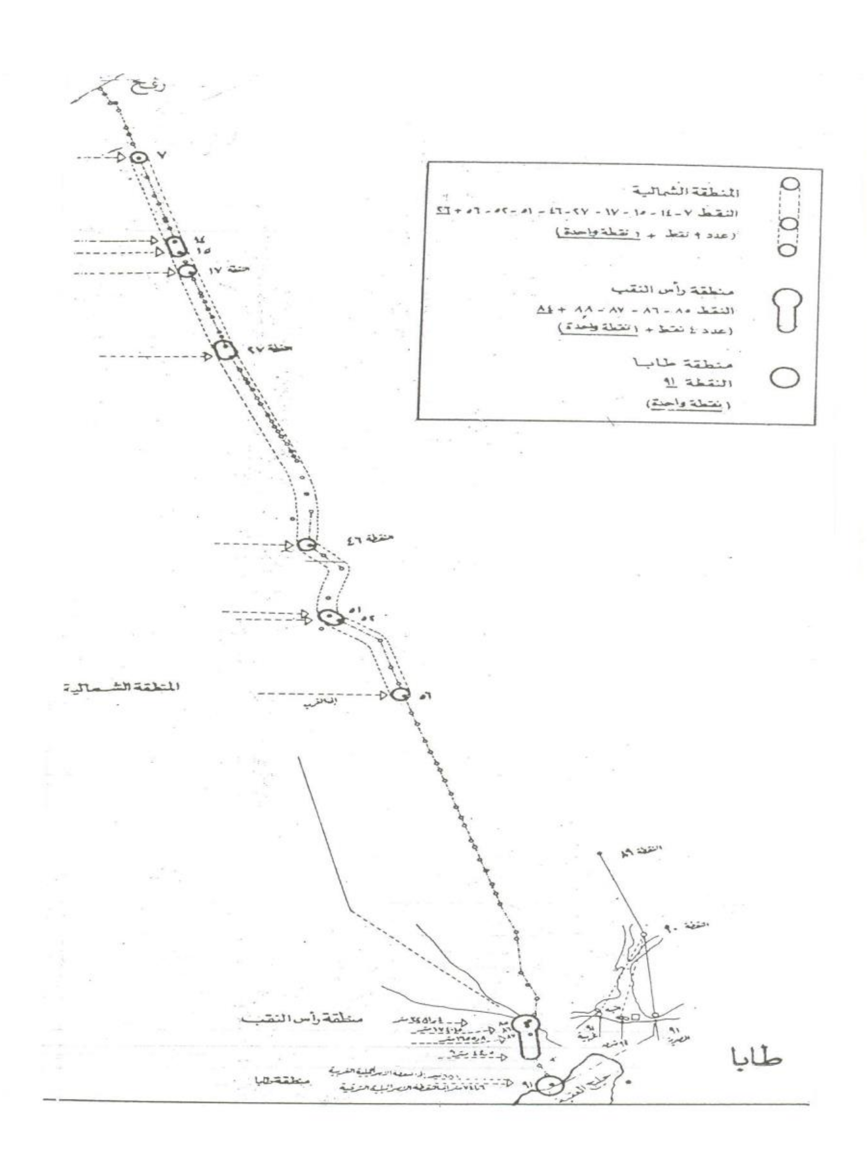
خريطة تبين موقف الدولة العثمانية من الحدود الشرقية لمصر.



المصدر: جريدة المقطم: فى 5 مايو 1906م

شكل رقم (4)

خريطة تبين حدود مصر الشرقية طبقاً لترسيم الحدود 1906م.



المصدر يونان لبيب رزق : طابا قضية العصر – مركز الأهرام للترجمة و النشر – القاهرة 1989م